الإئتلاف التربوي الفلسطيني
Palestinian Education Coalition

وثيقة التكييف السياقي للمعايير الأدنى

للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE 2024

لتلائم الواقع الفلسطيني

إعداد:

د. وحيد جبران

أ.د. سائدة عفونة

كانون الثاني 2026

قائمة المحتويات

مقدمة	2
واقع التعليم في فلسطين	4
واقع التعليم في الضفة الغربية	5
واقع التعليم في قطاع غزة	6
نظرة عامة على المعايير	6
تعريف بالمعايير	7
أهمية المعايير في التعليم	10
منهجية التكييف	11
التحديات التي تواجه تطبيق المعايير في السياق الفلسطيني	13
الثغرات في انطباق المعايير على الواقع الفلسطيني	17
التكييف السياقي للمعايير في التعليم	20
مفهوم التكييف السياقي	20
آلية وخطوات التكييف السياقي	
تعزيز فرص تقبل التكييف السياقي	20
مؤشرات قبول التكييف السياقي وتطبيقه	21
مصفوفة المضامين المعدلة والإجراءات المقترحة	21
القضايا المشتركة التي يجب مراعاتها في التكييف السياقي	28
معززات التكييف السياقي للمعايير في فلسطين	30
ملاحق	33
ملحق 1: أداة الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير للتطبيق في السياق الفلسطيني والتحديات المتوقعة وكيفية التعامل معها	33
ملحق 2: أداة تدقيق لمراعاة القضايا المشتركة	35
المراجع	37

الجداول

جدول (1): مصفوفة النطاق والمعايير المنضوية تحت كل نطاق	9
جدول (2): التحديات التي تواجه تطبيق المعايير في السياق الفلسطيني	13
جدول (3): مصفوفة المضامين المعدلة للمعايير والإجراءات المقترحة	21

مقدمة

تركّز المعايير الأدنى للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأيني)، والتي سيُشار إليها بكلمة «المعايير» في هذه الوثيقة، على توفير إطار عمل معترف به عالميًا لضمان الحد الأدنى من جودة التعليم أثناء حالات الطوارئ، والأزمات المزمنة، ومراحل التأهب والاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار المبكرة. وتهدف هذه المعايير إلى حماية وإعمال الحق في التعليم الجيد للأشخاص المتضررين من الأزمات، مع التركيز على المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والحماية القانونية.

قامت شبكة الأيني (INEE) بتطوير هذه المعايير من خلال عملية واسعة، تشاركية، وتشاورية، شارك فيها أصحاب مصلحة متنوعون، مثل المجتمعات المحلية، وواضعو السياسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والأكاديميون. واستندت عملية التطوير إلى الأطر القائمة، مثل الميثاق الإنساني لمشروع اسفير، واتفاقية حقوق الطفل، وأهداف التعليم للجميع.

تشمل المعايير خمسة نطاقات (أو مجالات) تركّز على التأهب والاستجابة واستعادة التعليرم في حالات الطوارئ. وهي لا تضم معايير دنيا للجودة فحسب، بل توفر أيضًا إرشادات بشأن تعزيز أنظمة التعليم، والتنسيق، والمشاركة المجتمعية، والوصول إلى بيئات تعليمية آمنة وذات صلة، والقضايا الشاملة مثل التخفيف من حدة النزاعات والحد من مخاطر الكوارث.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من هذه المعايير كأداة عملية لبناء القدرات، والتدريب، والمناصرة، والتخطيط، والمراقبة، والتقييم، وتعزيز الإجراءات الإنسانية والتنموية المتماسكة في مجال التعليم. وهي مصممة لتكون قابلة للتكيّف بما يلاءم سياقات الأزمات المختلفة في جميع أنحاء العالم من خلال الإجراءات المرافقة لها، كما تساعد في إنشاء استجابات تعليمية أكثر قابلية للتنبؤ، وأكثر فعالية وخضوعًا للمساءلة، وتدعم إعادة بناء أنظمة تعليمية أقوى.

تم في هذه الوثيقة التركيز على التحديات التي تواجه تطبيق هذه المعايير في السياق الفلسطيني، ومن ثم العمل على تكييف مضمون هذه المعايير، واقتراح مجموعة إضافية من الإجراءات لجعلها أكثر مواءمة للسياق الفلسطيني وقابليةً للانطباق عليه. ومن أجل إنجاز هذا العمل، أُجريت مقابلات مع 12 شخصًا، ونُظِّم لقاءان حواريان، وعُقدت مجموعتان بؤريتان، شارك فيها عدد من التربويين من وزارة التربية والتعليم، واتحاد المعلمين الفلسطينيين، ومجموعة من معلمي وكالة الغوث، وبعض العاملين في المؤسسات التربوية غير الحكومية.

ولا يُقصد من هذه الوثيقة أن تكون دليلًا شاملًا للتعليم في حالات الطوارئ، بل وثيقة مرجعية للحد الأدنى من معايير الجودة والوصول، خاصة بسياق الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن تتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري لضمان بقائها ذات صلة بهذا السياق. ويمكن للمهتمين الرجوع إلى الوثيقة العالمية الكاملة للمعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE MS2024) للحصول على مزيد من التفاصيل والإرشادات. كما يمكن العثور على موارد شاملة حول التدريب والتنفيذ المرتبطين بالتعليم في حالات الطوارئ (بما في ذلك معلومات حول تعويض المعلمين، وبناء المدارس الأكثر أمانًا، والتعليم الشامل، وغيرها) على موقع الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ: www.ineesite.org.

ويجدر بالذكر أنه تم إعداد هذه الوثيقة استنادًا إلى ما أعلنه مركز إبداع المعلم بشأن استقطاب خبير لمواءمة دليل المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ، عطاء رقم (43/2025)، والذي جاء فيه أن ائتلاف التعليم الفلسطيني، ممثلًا بمركز إبداع المعلم، يسعى إلى إشراك فريق من الخبراء الفلسطينيين المؤهلين لوضع المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ (2024، الإصدار 2.7) في سياقها المرتبط بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتعليمي في فلسطين، وذلك بهدف ضمان تطبيق هذه المعايير بشكل مناسب لخدمة الأطفال والشباب الفلسطينيين المتضررين من الأزمات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما يضمن توافق عملية التكييف السياقي مع المبادئ الموضحة في حزمة سياقات المعايير الأدنى للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، بما يحقق الالتزام العالمي والملاءمة المحلية.

واقع التعليم في فلسطين

واقع التعليم في الضفة الغربية

تواجه المدارس الفلسطينية تهديدات واعتداءات مستمرة، وقد ازدادت هذه الاعتداءات منذ أكتوبر 2023، حيث طرأت زيادة حادة في عنف المستوطنين الذي يستهدف المدارس في جميع أنحاء الضفة الغربية. وشملت هذه الهجمات أعمال تدمير، وهدم، وتخريب، وإغلاق. ويمثل الاستهداف المنهجي للمدارس الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية اعتداءً متعمدًا ومتعدد الأوجه على الحق في التعليم.

وبالإضافة إلى منع الوصول إلى أماكن التعليم، شددت القوات الإسرائيلية القيود المفروضة على الحركة من خلال إغلاق الطرق ونقاط التفتيش. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الوصول إلى المدارس، والمراكز الصحية، وأماكن العمل، والأسواق، وزيادة الاحتياجات الإنسانية، وفرض تحديات إضافية على العمليات الإنسانية. وتشمل العوائق التي تحول دون الحصول على التعليم أيضًا نقص اللوازم المدرسية، والعوائق على الطرق، ونقص وسائل النقل العام، ونقص الهواتف وأجهزة الكمبيوتر الكافية، وضعف الاتصال بالإنترنت وارتفاع تكلفته في حال اللجوء إلى التعليم الإلكتروني.

إن ما تتعرض له المدارس في الضفة الغربية من تهديدات واعتداءات وانتهاكات لا يُعد أمرًا عرضيًا؛ بل هو جزء من هجوم متعمد ومتعدد الأوجه على الحق الأساسي للأطفال الفلسطينيين في التعليم. ويشير تقرير لمجموعة التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة (OPT Education Cluster, 2025A) إلى التحديات الآتية التي أسهمت في تعثر العملية التعليمية في المدارس وتعطلها بصورة متكررة:

1. **أوامر الهدم:** تخضع حاليًا 84 مدرسة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لأوامر هدم سارية. وتواجه 54 مدرسة منها هدمًا كاملًا، مما يهدد تعليم 12,855 طالبًا ويؤثر على 1,076 معلمًا. وتُعد هذه التهديدات حادة بشكل خاص في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.
2. **عنف المستوطنين ضد المدارس:** تزايد عنف المستوطنين الإسرائيليين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتصاعدت هجمات المستوطنين التي تستهدف المدارس، وشملت أعمال تدمير وتخريب. وغالبًا ما يحدث هذا العنف في ظل تدخل محدود من قوات الأمن الإسرائيلية، مما يعزز مناخًا من الخوف.
3. **القيود المفروضة على الحركة والوصول:** تعيق نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة، التي يقيمها الجيش الإسرائيلي على الطرق الرئيسة والفرعية، إضافة إلى «مناطق التماس» المحددة، وصول الأطفال والمعلمين إلى المدارس بأمان.
4. **الوصول غير الآمن والمحدود إلى المدارس:** يجد العديد من الطلبة ومقدمي الرعاية أن الوصول إلى المدرسة غير آمن بسبب القيود المشددة على الحركة، بما في ذلك نقاط التفتيش، والطرق المتضررة والمغلقة، وعنف المستوطنين، إلى جانب نقص المواصلات.
5. **النقص في الإمدادات:** أدى النقص في الإمدادات المدرسية، والأجهزة الإلكترونية اللازمة للطلبة للتعلم عن بُعد، فضلًا عن محدودية المساحة في الصفوف التي استقبلت طلبة نازحين من مخيمات شمال الضفة الغربية، إلى عدم تمكن جميع الأطفال النازحين في سن المدرسة من الوصول إلى التعلم في هذه الصفوف أو عبر برامج التعلم عن بُعد.
6. **العوائق القانونية والسياسية:** تقيّد السياسات الإسرائيلية بشكل كبير الجهود الفلسطينية لإدارة التعليم في القدس الشرقية، بما في ذلك حظر الفعاليات التعليمية، وتحريف المناهج الدراسية.
7. **الوصول المحدود إلى التعلم عن بُعد:** يعاني بعض الطلبة من قدرة محدودة، أو شبه معدومة، على الوصول إلى خدمات التعلم بسبب عدم توفر خدمات الإنترنت، وعدم توافر الأجهزة اللازمة لذلك.
8. **مدارس الأونروا تحت التهديد:** تواجه مدارس الأونروا في الضفة الغربية تهديدات متزايدة، وحوادث متكررة تهدد بشدة الفرص التعليمية للطلبة وسلامتهم ورفاههم، وكذلك سلامة المعلمين ورفاههم. فقد أدت العملية الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية في كانون الثاني/يناير 2025 إلى تعطيل عملية التعلم في المدارس، وإغلاق عشر مدارس تابعة للأونروا في مخيمات اللاجئين في جنين وطولكرم ونور شمس، وهي مدارس تخدم حوالي 4,400 طالب. وقد أدى ذلك إلى نزوح عدد من الطلبة مع عائلاتهم، وتفاقم الضغط النفسي والاجتماعي. كما أدى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي ست مدارس في شرق القدس إلى حرمان حوالي 800 طالب وطالبة من حقهم في التعليم في تلك المدارس. ويهدف مشروع قانون أقره الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر 2024 إلى حظر عمليات الأونروا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يشكل تحديات كبيرة للتنسيق الإنساني وتقديم التعليم.

واقع التعليم في قطاع غزة

تعرض النظام التعليمي في قطاع غزة، بعد حرب أكتوبر 2023، إلى ما يمكن وصفه بـ»الإبادة التعليمية» التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي بصورة ممنهجة. وقد واجه هذا النظام تحديات خطيرة ومعقدة أدت إلى تقويض الوصول إلى التعليم بشكل حاد، مما حرم أعدادًا لا تُحصى من الأطفال من حقهم في التعليم، وأسهم في تصعيد غير مسبوق للعنف، والنزوح الجماعي، والمزيد من القيود المفروضة على الوصول إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية.

ويشير تقييم أجرته مجموعة التعليم (OPT Education Cluster, 2025B) إلى دمار واسع النطاق في البنية التحتية للتعليم في غزة، حيث تعرض ما يُقدّر بنحو 95.4% من المباني المدرسية (537 من أصل 564) لأضرار، فيما تعرض ما يقارب 90% منها (496 مدرسة) لأضرار مباشرة أو جسيمة. وتُقيَّم هذه المرافق حاليًا على أنها بحاجة إلى إعادة بناء كاملة أو إصلاحات رئيسة حتى تصبح قابلة للتشغيل مجددًا. ومن بين المدارس المتضررة، هناك 55% (275 مدرسة) حكومية، و33% (161 مدرسة) تديرها الأونروا، و12% (60 مدرسة) تابعة للقطاع الخاص.

وفي حين تعرضت غالبية البنية التحتية المدرسية لأضرار جسيمة أو دمار كامل، فإن العدد المحدود من المرافق المتبقية لا يزال يُستخدم ملاجئ للأسر النازحة، مما يحد بشكل كبير من إمكانية استخدامها للأغراض التعليمية. وقد أدى الاستخدام المطول لهذه المرافق كملاجئ إلى الإفراط في استهلاكها وتدهورها، بما في ذلك فقدان الأثاث، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتدمير المواد التعليمية. علاوة على ذلك، أصبحت المساحات الخارجية في العديد من المدارس مشغولة بالكامل أو غير مناسبة، الأمر الذي لا يترك مجالًا لإنشاء مساحات تعليمية مؤقتة للأطفال.

وبالإضافة إلى التأثيرات الهيكلية، غرست الهجمات المتواصلة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خوفًا عميقًا وضيقًا نفسيًا بين الأطفال وأولياء الأمور والمعلمين، مما أثر بشدة على استعدادهم للمشاركة في الأنشطة التعليمية، حتى في البيئات الشبيهة بالمدرسة. وقد خشي كثيرون من أن تتحول أي مساحة تعليمية إلى هدف للهجمات. وأسهم هذا المناخ من الخوف، إلى جانب محدودية الموارد اللازمة لإنشاء مساحات تعليمية بديلة، في تقييد القدرة على توسيع فرص التعلم للأطفال بشكل كبير. كما أدى فقدان الهياكل المدرسية القليلة المتبقية، أو عدم إمكانية الوصول إليها، إلى إضعاف القدرة على الاستجابة وضمان توفير فرص تعلم آمنة ومستدامة للأطفال المتضررين.

نظرة عامة على المعايير

وفّرت المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأيني) منذ عام 2004 إطارَ عملٍ لضمان التعليم الجيد في حالات الطوارئ، وشكّلت أداة رئيسة لدعم توافق جميع الأطراف المعنية في قطاع التعليم حول معايير ونتائج مرجوة مشتركة. كما تعزز هذه المعايير الإيمان بحق الأشخاص المتأثرين بالأزمات في العيش بكرامة، وتؤكد ضرورة أن يتخذ الفاعلون في المجال الإنساني جميع الخطوات الممكنة للتخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الكوارث والنزاعات.

تعريف بالمعايير

تتألف المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأيني) من 19 معيارًا، تم تطويرها بهدف تحسين جودة الاستجابات التعليمية، وزيادة الوصول إلى فرص تعليمية آمنة وملائمة، وضمان مساءلة الجهات الفاعلة. وقد صُممت هذه المعايير لتكون قابلة للتطبيق في مختلف السياقات والظروف، بما في ذلك حالات الطوارئ الناتجة عن النزاعات والكوارث الطبيعية، والأزمات بطيئة الظهور والمفاجئة.

ويتضمن كل معيار إجراءات أساسية، إلى جانب مجموعة من الإرشادات المتعلقة بكيفية الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ بطرق منصفة، بهدف الحد من المخاطر، وتحسين الجاهزية المستقبلية، وإرساء أسس التعليم الجيد، وإعادة بناء أنظمة تعليمية أكثر قدرة على الصمود خلال مرحلتي التعافي والتنمية، وتحقيق نتائج أكثر فعالية من حيث التكلفة والاستدامة للمجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمات.

الجديد في إصدار INEE MS 2024

- تم تحديث الإصدار بعد 14 سنة من آخر مراجعة (الإصدار السابق كان عام 2010). أُعلن الإصدار رسميًا في 7 مايو 2024 خلال مؤتمر Networking and Partnerships Weeks.
- تم تحديث الإطار لمواكبة التطورات في قطاع التعليم في حالات الطوارئ، مع تركيز أكبر على المساءلة والإشراك المجتمعي وأخذ السياقات المتغيرة بعين الاعتبار.
- يعكس الإصدار الجديد مكتسبات وتجارب تمت عبر مشاركة أكثر من 1,600 فرد من 35 دولة، ويعبر عن السياقات المتنوعة والتحديات الحديثة.

يتضمن الإصدار 2024 تحديثات أساسية تم فيها الأخذ بالتجربة العالمية وتنوع السياقات. للوصول إلى هذا الإصدار، يمكن تحميل النسخة الكاملة بصيغة PDF أو تصفحها عبر الموقع الرسمي. وتوجد موارد داعمة مثل ملخص "ما الجديد"، الأسئلة الشائعة (FAQs)، وأدوات تكميلية متوفرة بعدة لغات (inee.org).

فيما يأتي مخطط يبين النطاقات الخمسة ومعاييرها التسعة عشر كما ورد في الوثيقة الأصلية:

شكل 1: مخطط يبين النطاقات الخمسة ومعاييرها التسعة عشر

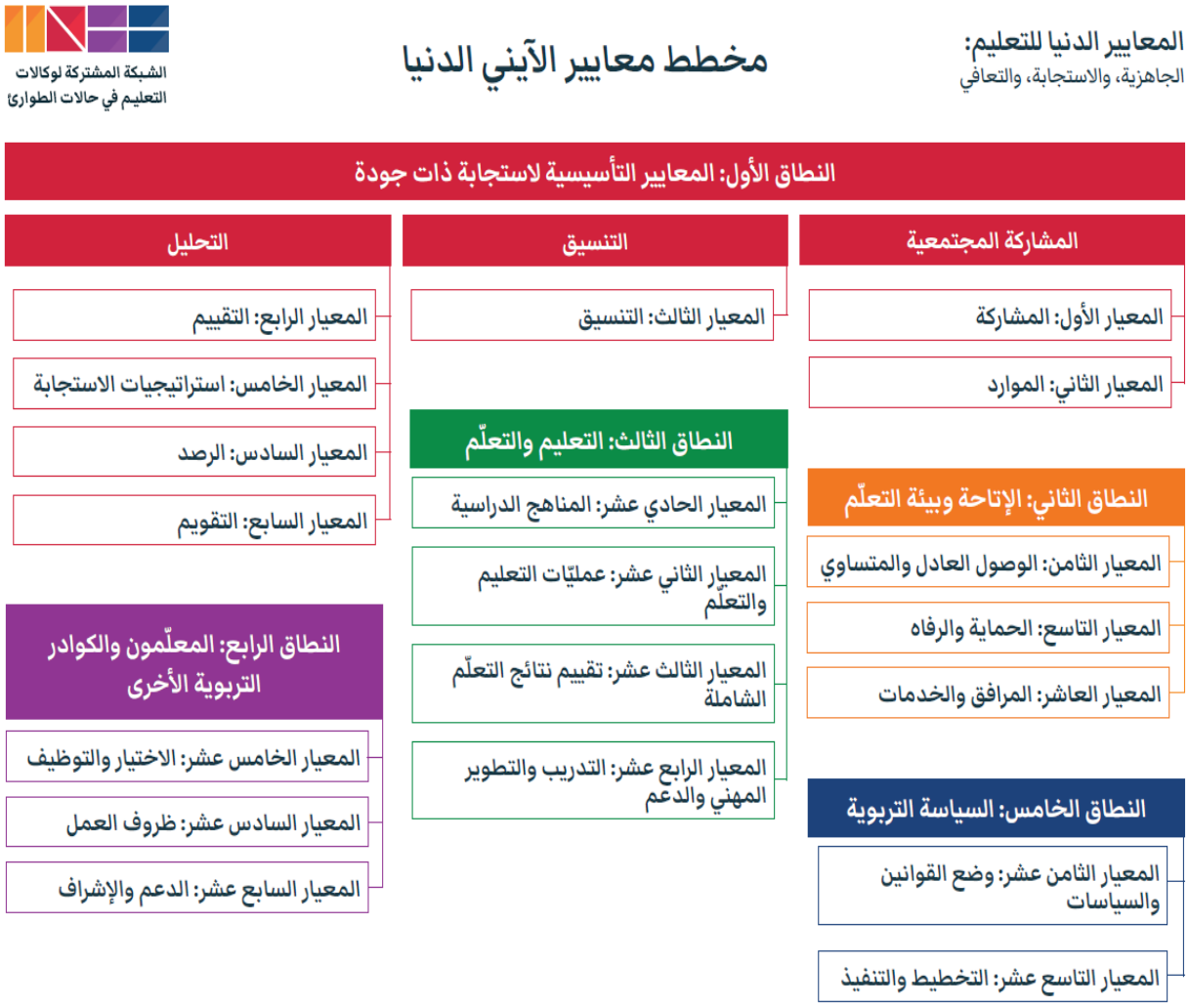

ويبين الجدول الآتي مصفوفة النطاقات والمعايير المنضوية تحت كل نظاق:

جدول (1): مصفوفة النطاق والمعايير المنضوية تحت كل نطاق

النطاقات	المعايير
النطاق 1: المعايير التأسيسية لاستجابة ذات جودة	• المشاركة: إشراك المجتمع بشكل فعّال وشفاف في كافة مراحل الاستجابة. • الموارد: تحديد الموارد المجتمعية واستخدامها في تنفيذ التعليم الملائم. • التنسيق: وجود آليات تنسيق داعمة للاستمرارية في التعليم. • التقييم: إجراء تقييمات تعليمية شاملة وسريعة وشفافة. • استراتيجيات الاستجابة: وضع استراتيجيات شاملة تحدد السياق والعوائق وكيفية معالجتها. • الرصد : المتابعة المنتظمة للأنشطة التعليمية والاحتياجات المتغيرة. • التقويم: إجراء تقييمات منهجية ونزيهة لتحسين الاستجابة والمساءلة.
النطاق 2: الإتاحة وبيئة التعلم	• الوصول العادل والمتساوي: ضمان توفير تعليم جاد وذي صلة للجميع. • الحماية والرفاه: ضمان بيئة تعليمية آمنة ومساندة من الناحية النفسية. • المرافق والخدمات: ربط مرافق التعليم بالخدمات الصحية والتغذية والدعم النفسي والحماية.
النطاق 3: التعليم والتعلم	• المناهج الدراسية: أن تكون ثقافيًا واجتماعيًا ولغويًا مناسبة للسياق. • عمليات التعليم والتعلم: أن تكون متمحورة حول المتعلم، تشاركية وشاملة. • تقييم نتائج التعلم الشاملة: استخدام طرق مناسبة لتقييم النواتج الشاملة للتعلم. • التدريب والتطوير المهني والدعم: توفير تدريب منتظم وملائم للمعلمين وغيرهم.
النطاق 4: المعلمون والكوادر التربوية الأخرى	• الاختيار والتوظيف: توظيف عدد كافٍ من العاملين المؤهلين عبر عملية واضحة وعادلة. • شروط العمل: تحديد واضح لظروف العمل وتوفير تعويض مناسب. • الدعم والإشراف: وجود آليات فعّالة لدعم وإشراف المعلمين والعاملين في التعليم.
النطاق 5: السياسة التربوية	• وضع القوانين والسياسات: أولوية الجهات التعليمية الرسمية لاستمرار وتعافي التعليم مجانًا وشاملًا. • التخطيط والتنفيذ: انسيابية البرامج والأنشطة التعليمية مع السياسات، القوانين، والمعايير الوطنية والدولية.

أهمية المعايير في التعليم في حالات الطوارئ

لهذه المعايير أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتعليم في أوقات الأزمات والطوارئ، ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال إبراز دورها في ثلاثة مجالات محورية، هي: سياسات التعليم العالمية والوطنية، وتطوير المناهج الدراسية، وبرامج تدريب المعلمين.

فقد أسهمت هذه المعايير في إنشاء مرجع عالمي للعمل المنسق بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، بما يضمن الحق في التعليم الآمن والشامل والملائم للسياق، بدءًا من التأهب لحالات الطوارئ وصولًا إلى التعافي. كما أسهمت في تعزيز السياسات التعليمية العالمية من خلال تضمين مبادئ التعليم الجيد والقائم على الحقوق في الاستجابات الإنسانية والتنموية في مختلف أنحاء العالم، بما يضمن بقاء التعليم أولوية حتى في أكثر حالات الأزمات صعوبة.

وقد صُممت المعايير بما يتوافق، بوجه عام، مع سياسات التعليم الوطنية، وأضفت العديد من البلدان الطابع المؤسسي عليها داخل وزارات التعليم فيها. كما استخدمتها هذه البلدان أدواتٍ لبناء القدرات، والمناصرة، وتقييم الاحتياجات، وصياغة السياسات، بهدف تحسين جودة التعليم والوصول إليه أثناء الأزمات.

وفيما يتعلق بالمناهج الدراسية، فقد أبرزت هذه المعايير الحاجة إلى مناهج ذات صلة، وشاملة، ومراعية للسياق، وقابلة للتكيف مع ظروف حالات الطوارئ، والأزمات المزمنة، ومراحل التعافي المبكر، بما يضمن بقاء التعليم ذا معنى وإمكانية الوصول إليه أثناء الاضطرابات. كما أبرزت الحاجة إلى تضمين الدعم النفسي-الاجتماعي، والمهارات الحياتية، ومحتوى بناء السلام في المناهج الدراسية، بما يلبي الاحتياجات الشاملة للمتعلمين في الأزمات.

كما وفرت هذه المعايير توقعات وأطرًا واضحة للممارسات الفعالة في التعليم في حالات الطوارئ، وساعدت المعلمين والمدربين على فهم متطلبات التعليم الجيد، ودعمتهم في الحفاظ على مهاراتهم المهنية وتطويرها. كذلك تدعم هذه المعايير بناء قدرات المعلمين والعاملين في مجال التعليم لتقديم مناهج مكيفة بفاعلية أثناء حالات الطوارئ، مما يسلط الضوء على أهمية تدريب المعلمين والتطوير المهني لتحقيق نتائج تعليمية ونواتج تعلم جيدة. لذلك، يمكن أن يسهم الاسترشاد بهذه المعايير في تشكيل محتوى المناهج الدراسية، وتوجيه التطوير المهني، وضمان الجودة، وتعزيز المساءلة.

منهجية التكييف

سارت عملية التكييف السياقي في هذه الوثيقة وفق نهج تشاركي تم تنفيذه في المراحل التالية في إطار الإرشادات التي طورتها شبكة الأيني من أجل تسهيل حدوث عملية التكييف هذه (INEE Minimum Standards Contextualization Package):

المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية والتحليلية

- مراجعة الأدبيات والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك: معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (MS 2024)، وتقارير مجموعة التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسياسات وزارة التربية والتعليم، والأطر القانونية، وتقييمات التعليم في حالات الطوارئ، وغيرها.
- تحديد أصحاب المصلحة بهدف إشراك ممثلين عن الجهات المعنية في المشاورات الخاصة بعملية المواءمة.
- تطوير أداة التكييف السياقي التي شكّلت محور النقاش في المقابلات والمجموعات البؤرية (الأداة مرفقة في الملحق 1).

المرحلة الثانية: عرض المعايير وتحليلها ومناقشة مواءمتها

- إجراء مشاورات مع تربويين يعملون في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والمنظمات التربوية غير الحكومية، والمدارس، والجامعات.
- تنظيم لقاءات لعرض المعايير وتحليلها ومناقشة كيفية مواءمتها مع السياق الفلسطيني.
- إجراء مقابلات مع مجموعة من التربويين ذوي الخبرة في التعليم في حالات الطوارئ، وعقد مجموعات بؤرية لمناقشة آليات المواءمة مع السياق الفلسطيني.

وشملت هذه المرحلة تنفيذ الفعاليات الآتية:

- عقد مقابلات مع 12 شخصًا يعملون في مجالات التربية في وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات التربوية غير الحكومية الوطنية والدولية، إلى جانب طلبة دكتوراه في الجامعات الفلسطينية.
- تنظيم مجموعتين بؤريتين؛ إحداهما مع معلمين ومديري مدارس من اتحاد المعلمين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بمشاركة 8 أشخاص، وعُقدت بتاريخ 15/10/2025، والأخرى مع معلمين من بعض مدارس وكالة الغوث الدولية في نابلس، وعُقدت بتاريخ 16/10/2025.
- تنظيم لقاء حواري بعنوان: «مواءمة معايير التعليم في حالات الطوارئ مع السياق الفلسطيني»، شارك فيه كل من الدكتورة سائدة عفونة من جامعة النجاح الوطنية، والدكتور وحيد جبران من مجموعة التعليم في الضفة الغربية ونقطة الاتصال لشبكة الأيني في فلسطين، والدكتور سالم نصر، الباحث التربوي والخبير في التعليم في حالات الطوارئ. وقد عُقد اللقاء بتاريخ 1/10/2025.
- تنظيم لقاء حول «المعايير الدنيا للأيني ومواءمتها مع السياق الفلسطيني»، نظمته مجموعة التعليم في الضفة الغربية بتاريخ 22/10/2025، بمشاركة 34 شخصًا من مؤسسات تربوية غير حكومية وطنية ودولية، ومؤسسات أممية. وأدار اللقاء منسق المجموعة، كما شارك فيه السيد أيمن قويدر، منسق مجتمع اللغة العربية في شبكة الأيني.

المرحلة الثالثة: إعداد النسخة المكيّفة

- وضع اللمسات الأخيرة على عملية تكييف المعايير مع السياق الفلسطيني، من حيث المضمون والإجراءات الداعمة لتطبيقها بما يلاءم الواقع الفلسطيني.
- عرض المسودة على مجموعة من المهتمين بالتعليم في حالات الطوارئ من مختلف الجهات، ومراجعتها وتعديلها في ضوء الملاحظات المقدمة.
- إنتاج وثيقة مكيّفة تستند إلى معايير INEE 2024، من حيث المضمون والإجراءات، بحيث يمكن الاسترشاد بها واعتمادها في السياق الفلسطيني.

التحديات التي تواجه تطبيق المعايير في السياق الفلسطيني

إن عملية تكييف مضمون المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ (INEE Minimum Standards) وإجراءات تطبيقها مع السياق الفلسطيني تتطلب تحليلًا دقيقًا للتحديات الفريدة التي يفرضها واقع الاحتلال والأزمات الممتدة. وفيما يأتي أبرز التحديات التي أشار إليها المشاركون في المجموعات البؤرية والمقابلات واللقاءات التي نُظمت:

جدول (2): التحديات التي تواجه تطبيق المعايير في السياق الفلسطيني

المعيار	التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق المعايير
النطاق 1: المعايير التأسيسية للاستجابة ذات الجودة	
المشاركة	• القيود الأمنية واللوجستية: يعيق الوضع الأمني المتوتر وقيود الحركة (الحواجز)، التي يفرضها الجيش الإسرائيلي، تنظيم اللقاءات الميدانية والمشاركة المجتمعية الفعالة. • ضعف تمثيل الفئات المهمشة: توجد عوائق اجتماعية وثقافية تحد من إشراك الفئات الأكثر هشاشة، كالنساء، وذوي الإعاقة، والشباب، في عمليات صنع القرار. • ضعف ثقافة المشاركة والثقة: يتدنى وعي الأهالي بأهمية دورهم في دعم التعليم، كما تضعف الثقة بالمؤسسات نتيجة تعدد المبادرات وتكرارها.
الموارد	• شح التمويل والاستدامة: تؤدي محدودية الإمكانات المادية، ونقص التمويل الموجه لدعم التعليم في حالات الطوارئ، إلى إرهاق الموارد المحلية وتهديد استمرارية التعليم. • صعوبة الوصول والمخاطر اللوجستية: تعيق القيود الأمنية والحصار، خاصة في قطاع غزة، إدخال الموارد وتوفيرها، إلى جانب مخاطر تعرضها للتلف أو المصادرة أثناء الأزمات. • النقص في البنية التحتية التكنولوجية: يتمثل ذلك في عدم توافر الأجهزة اللازمة للتعلم الإلكتروني لدى كثير من الطلبة والمعلمين، ونقص الكوادر المؤهلة لاستخدامها بفاعلية.
التنسيق	• غياب آلية تنسيق موحدة: يتمثل ذلك في تعدد مصادر القرار بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضارب الصلاحيات، وغياب آلية رسمية واضحة للتعاون والتخطيط المشترك بين الجهات المعنية. • ازدواجية التدخلات وضعف التواصل: توجد ازدواجية في الاستجابة التعليمية من قبل المؤسسات، إلى جانب ضعف التواصل مع القطاعات الأخرى، كقطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية. • ضغوط الجهات المانحة وتغيّر الأولويات: يؤدي تضارب أولويات الجهات المانحة إلى التأثير على التنسيق والحد من تحقيق الأهداف المشتركة.
التقييم	• نقص الكوادر والتدريب: يتمثل ذلك في نقص الكوادر المؤهلة لإجراء التقييمات السريعة، وتدني قدرة المعلمين على استخدام أدوات التقييم البديلة، بما في ذلك الأدوات الرقمية وغير المباشرة. • القيود الزمنية والإجرائية: يؤدي ضغط الوقت الإداري وتعدد المهام الملقاة على عاتق الكوادر التعليمية إلى تقليل فرص إجراء تقييمات عميقة وشاملة. • صعوبة جمع البيانات: توجد تحديات أمنية وتقنية ولوجستية تعيق جمع البيانات الدقيقة والموثوقة أثناء الطوارئ.

المعيار	التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق المعايير
استراتيجيات الاستجابة	• غياب التأهب والوعي المؤسسي: يتمثل ذلك في ضعف الوعي المؤسسي بخطط الاستجابة للطوارئ، وعدم كفاية التدريب عليها ومراجعتها بصورة مستمرة. • ضعف مرونة الاستجابة: يجعل التغير السريع والمفاجئ في الوضع الأمني الاستراتيجيات المعتمدة غير فعالة أو غير قابلة للتطبيق. • محدودية التمويل وصعوبة الوصول: تتمثل هذه التحديات في محدودية التمويل المخصص للتعليم في حالات الطوارئ، وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة لتنفيذ التدخلات التعليمية التي تنفذها المؤسسات.
الرصد	• تحديات تقنية ولوجستية: يعيق انقطاع الإنترنت والكهرباء استخدام أنظمة الرصد الإلكترونية الموحدة، مثل نظام «الإيسكول»، ويحد من تدفق البيانات أثناء الطوارئ. • تعدد مصادر البيانات وحساسيتها: يتمثل ذلك في غياب قاعدة بيانات مركزية محدّثة، وتفاوت مستوى دقة البيانات الواردة من المصادر المختلفة، بالإضافة إلى تردد بعض الجهات في مشاركة البيانات لأسباب سياسية أو أمنية. • غياب الرصد النوعي: يتمثل ذلك في ضعف آليات جمع البيانات النوعية، كالاستبيانات والمقابلات، للتحقق من جودة تنفيذ الأنشطة، وليس الاقتصار على قياس كميتها.
التقويم	• غياب جهة موحدة للمساءلة والتقويم: يتمثل ذلك في عدم وجود جهة موحدة مسؤولة عن عمليات التقويم الختامية في حالات الطوارئ، إلى جانب ضعف ثقافة المساءلة والشفافية في بعض المؤسسات. • نقص القدرات الفنية والمؤسسية: تعاني بعض الجهات من افتقار إلى القدرات الفنية اللازمة لتصميم وتنفيذ عمليات تقويم منهجية. • تأثير الأوضاع الأمنية على المتابعة الميدانية: تؤثر الأوضاع الأمنية والقيود المفروضة على الحركة في انتظام عمليات المتابعة والتقويم الميداني.
النطاق 2: الإتاحة وبيئة التعلم	
الوصول العادل والمتساوي	• القيود الأمنية واللوجستية: يتمثل ذلك في ازدياد القيود الأمنية وصعوبة التنقل بين المناطق، نتيجة الحواجز والإغلاقات، مما يعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى المدارس والمؤسسات التعليمية. • ارتفاع معدلات التسرب: يتمثل ذلك في تزايد انقطاع الطلبة عن الدراسة وارتفاع معدلات التسرب بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتكرار الأزمات وحالات الطوارئ. • التمييز الجغرافي والاجتماعي: تتمثل هذه التحديات في وجود فجوات في العدالة التعليمية بين المناطق المختلفة، مثل القدس والمنطقة (ج)، إلى جانب تحديات اجتماعية، كالأعراف الاجتماعية، تؤدي إلى عدم المساواة في وصول الفتيات والفئات المهمشة إلى التعليم.
الحماية والرفاه	• ضعف الدعم المؤسسي المتخصص: يتمثل ذلك في نقص الكوادر المتخصصة، مثل مرشدي الصحة النفسية، وضعف برامج الدعم النفسي-الاجتماعي والصحة النفسية (MHPSS) المستدامة والفعالة في المدارس. • التهديدات الأمنية والوصمة الاجتماعية: تتمثل هذه التحديات في الهجمات الإسرائيلية على التعليم وتهديد المدارس بالهدم، إلى جانب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلب الدعم النفسي، والتي تمنع بعض الأسر من اللجوء إلى خدمات الدعم. • ضعف نظام تتبع الحماية: يتمثل ذلك في عدم وجود نظام واضح وفعال لتتبع حالات الطلبة المتعرضين للانتهاكات والاعتداءات، وحالات العنف وسوء المعاملة.

المعيار	التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق المعايير
المرافق والخدمات	• تضرر المرافق ونقص التمويل: يتمثل ذلك في ضعف البنية التحتية المدرسية، ونقص التمويل اللازم للصيانة الدورية، خاصة في ظل الأضرار الكبيرة التي تلحقها الاعتداءات الإسرائيلية بالمرافق التعليمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. • قيود إدخال المواد وصعوبات الصيانة: تتمثل هذه التحديات في صعوبة تنفيذ أعمال الصيانة وتوفير مواد البناء بسبب القيود المفروضة على الحركة ومحدودية الميزانيات، خاصة في قطاع غزة. • العوائق اللوجستية أمام وصول الخدمات: تتمثل هذه العوائق في وجود مخاطر لوجستية وأمنية تعيق وصول الفرق الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية إلى المناطق المتضررة أو النائية.
النطاق 3: التعليم والتعلّم	
المناهج الدراسية	• التدخلات السياسية والتهديد الهوياتي: تتمثل هذه التحديات في المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لطمس الهوية الوطنية وتحريف المناهج، إلى جانب التمويل الدولي المشروط، الذي قد يفرض قيودًا على المحتوى التعليمي الوطني والمحتوى المرتبط بالرواية الفلسطينية. • جمود الإجراءات الرسمية: تتمثل هذه التحديات في القيود الزمنية والإجرائية، وبطء الإجراءات الرسمية، بما يعيق التكييف السريع للمناهج ودمج المهارات الحياتية ومكونات التعليم في حالات الطوارئ والأزمات. • محدودية الوقت المخصص للتعليم: يتمثل ذلك في تقليص أيام الدوام المدرسي، وتكرار تعطيل العملية التعليمية لأسباب أمنية مختلفة، مما يحد من الوقت المخصص للتعليم.
عمليات التعليم والتعلّم	• الاكتظاظ: يحدّ اكتظاظ بعض الصفوف ونقص الموارد التعليمية من تطبيق أساليب التعلم النشط والتشاركي، كما يعززان مقاومة بعض المعلمين لتبنّي الأساليب التعليمية الجديدة. • عوائق الوصول والتحديات التكنولوجية: تتمثل هذه التحديات في الحواجز الأمنية التي تعيق وصول المعلمين إلى المدارس، إلى جانب التحديات التقنية، مثل انقطاع الكهرباء والإنترنت، والتي تؤثر على جودة التعلم الإلكتروني. • صعوبة تلبية الاحتياجات المتنوعة: تتمثل هذه التحديات في صعوبة تلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة ذوي أنماط التعلم والذكاءات المختلفة، إلى جانب صعوبة الاستجابة لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة في ظل ظروف الطوارئ.
تقييم نتائج التعلم الشاملة	• نقص التدريب على التقييم البديل: يتمثل ذلك في ضعف تدريب المعلمين على مهارات التقييم الشامل، وقصور الكفاءات اللازمة لتصميم وتنفيذ أدوات تقييم تتناسب مع مختلف الفئات وظروف الطوارئ. • مقاومة التقييم الشامل: تتمثل هذه التحديات في مقاومة بعض المعلمين للتحول من أساليب التقييم التقليدية، التي تركز على الحفظ، إلى أساليب تقييم بديلة وشاملة. • نقص الأدوات الرقمية والتوثيق: يتمثل ذلك في ضعف توافر أدوات التقييم الرقمي، وصعوبة توثيق نتائج التقييمات غير المباشرة بصورة منتظمة.
التدريب والتطوير المهني	• ضغط العمل وغياب الحوافز: تتمثل هذه التحديات في الأعباء والمهام الكبيرة الملقاة على عاتق المعلمين، وما ينتج عنها من إرهاق، إلى جانب قلة الوقت المتاح لحضور التدريبات، وغياب الحوافز المالية التي تشجعهم على المشاركة فيها. • نقص التدريب التخصصي: تتمثل هذه التحديات في الحاجة الملحة إلى تدريب متخصص في مجالات الدعم النفسي، والتعليم الشامل، والمهارات الرقمية المتقدمة. • ضعف البنية التحتية الرقمية: يتمثل ذلك في ضعف البنية التحتية التكنولوجية في المدارس، مما يحد من فاعلية التدريب والتطوير المهني عن بُعد.

المعيار	التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق المعايير
النطاق 4: المعلمون والكوادر التربوية الأخرى	
الاختيار والتوظيف	• القيود المالية والإدارية على التوظيف: تتمثل هذه التحديات في قيود التوظيف الحكومية، وتقليص الموازنات، مما يعيق توفير أعداد كافية من المعلمين المؤهلين. • عدم وضوح معايير التوظيف: يتمثل ذلك في نقص الشفافية والوضوح في تحديد متطلبات الوظائف وتوصيفها، مما يثير مخاوف بشأن مستوى كفاءة الكوادر المعينة. • تفاوت المعايير بين الجهات المشغلة: يتمثل ذلك في تفاوت المعايير بين وزارة التربية والتعليم، والأونروا، والمنظمات الأهلية، مما يخلق فجوات في العدالة والشفافية.
شروط العمل	• عدم الاستقرار المالي: يتمثل ذلك في محدودية الموارد المالية، وصعوبة ضمان استقرار الرواتب والبدلات في ظل الأزمات. • الأعباء المهنية الكبيرة: تتمثل هذه التحديات في كثرة الأعباء والمهام الملقاة على عاتق المعلمين، واكتظاظ الصفوف، مما يؤدي إلى زيادة الضغط والإرهاق المهني. • غياب بيئة العمل الداعمة: يتمثل ذلك في عدم توافر بيئة عمل آمنة وداعمة للصحة النفسية والجسدية للعاملين، وضعف الاهتمام بالصحة النفسية للموظفين.
الدعم والإشراف	• نقص الكوادر الإشرافية وضعف الوصول الميداني: يتمثل ذلك في نقص الكوادر الإشرافية المؤهلة، وصعوبة وصول المشرفين إلى المناطق المتضررة بسبب القيود الأمنية والحواجز الإسرائيلية على الطرق. • تدني فرص التعاون والدعم المؤسسي: يتمثل ذلك في ضعف الدعم المؤسسي للمعلمين، وتراجع فرص التعاون والتعلم المتبادل بين الأقران. • ضعف الإمكانات التقنية للإشراف عن بُعد: يتمثل ذلك في نقص الإمكانات التقنية لدى الكوادر الإشرافية اللازمة لتطبيق نظام إشراف تربوي فعّال عن بُعد.
وضع القوانين والسياسات	• التدخلات الخارجية والانقسام السياسي: تتمثل هذه التحديات في التدخلات السياسية الخارجية، وضغوط الجهات المانحة، والانقسام السياسي والإداري، وهي عوامل تعيق توحيد القوانين والسياسات التعليمية. • تضارب الأنظمة وعدم استقرار البيئة: يتمثل ذلك في وجود تباين في الأنظمة والقوانين بين الجهات المشغلة المختلفة، إلى جانب عدم استقرار البيئة السياسية، مما يعرقل تطوير سياسات تعليمية طويلة الأمد. • ضعف تطبيق القوانين: يتمثل ذلك في ضعف تطبيق القوانين والالتزام بها نتيجة محدودية الموارد، والضغوط السياسية والأمنية المستمرة.
التخطيط والتنفيذ	• صعوبة التنفيذ الميداني: تتمثل هذه التحديات في اصطدام الخطط الوطنية بالقيود الميدانية، مثل الحصار والقيود الأمنية، مما يعيق تطبيقها على أرض الواقع. • الفجوة بين التخطيط والتمويل: يتمثل ذلك في وجود فجوة بين التخطيط للبرامج الطارئة وما تتطلبه من تمويل، إلى جانب التغير في أولويات الجهات المانحة، مما يعيق استدامة التنفيذ. • ضعف الخبرة التقنية في التخطيط الطارئ: يتمثل ذلك في غياب خطة تأهب شاملة، وضعف الخبرة التقنية لدى المدارس في مجال التخطيط للتعليم في حالات الطوارئ.

الثغرات في انسجام المعايير مع الواقع الفلسطيني

فيما يأتي تحليل يوضح الثغرات التي تضعف انسجام بعض المعايير مع الواقع الفلسطيني، وتضعف من مدى الاستفادة منها في تحسين جودة التعليم في الأزمات والطوارئ:

1. المعايير التأسيسية لاستجابة ذات جودة

- المشاركة: تُظهر التجربة الفلسطينية تاريخًا طويلًا من المبادرات المجتمعية في التعليم، مثل لجان أولياء الأمور والمبادرات المحلية التي تؤدي دورًا فعالًا عند انقطاع الخدمات الرسمية. ومع ذلك، تفرض القيود الأمنية والسياسية، مثل حظر الحركة، وإغلاق الطرق، وفرض قيود على التجمع، حدودًا واضحة على قدرة المجتمع على المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرار. كما يوجد ميل نحو مركزية صنع القرار لدى الجهات الرسمية والمانحة، مما يؤدي إلى استبعاد أصوات الشباب والفئات المهمشة واللاجئين وذوي الإعاقة. إضافة إلى ذلك، فإن غياب آليات تمويل رسمية وأطر قانونية واضحة يمنع توسيع هذه المبادرات وضمان استدامتها.
- الموارد: تمتاز الاستجابة المحلية باستخدام الموارد المتاحة، مثل المباني المجتمعية والمتطوعين، إلا أن اعتماد قطاع التعليم على تمويل طارئ وغير مستدام يقوض استدامة الاستجابة على المدى المتوسط والطويل. كما أن نقص الإمدادات التعليمية، وندرة الموارد المتعلقة بالدعم النفسي والاجتماعي، ونقص الكوادر المدربة، تقلل من أثر أي تدخل طارئ. كذلك تحول القيود المفروضة على إدخال المواد الإنشائية دون تجهيز فصول بديلة أو صيانة المرافق المدرسية المتضررة بسرعة.
- التنسيق: توجد آليات تنسيق على مستوى المجموعات والوزارات والوكالات الدولية، إلا أن التجزئة الجغرافية والمؤسسية، بما في ذلك فصل غزة عن الضفة الغربية، واختلاف أولويات الجهات المانحة، تتسبب أحيانًا في ازدواجية الخدمات وتشتيت الجهود. كما أن التدخلات المتزامنة وغير المنسقة من قبل مؤسسات مختلفة قد تؤدي إلى توزيع مواد تعليمية متكررة في بعض المخيمات، بينما تبقى مدارس ريفية أخرى بعيدة عن أي تدخل.
- التقييم: تُجرى تقييمات سريعة بعد الأزمات، إلا أن محدودية الوصول وغياب مؤشرات منهجية شاملة يضعفان دقة التقييم وفاعليته. كما نادرًا ما تتضمن هذه التقييمات مؤشرات حساسة تتعلق بحماية الأطفال أو تحليلًا للتهديدات، مثل الهدم أو الاستهداف المباشر للمؤسسات التعليمية.
- استراتيجيات الاستجابة: غالبًا ما تبقى الخطط موجودة على الورق فقط؛ لأنها تفتقر إلى تمويل مستمر ومرونة تنفيذية كافية للتعامل مع السيناريوهات المتغيرة، مثل الإغلاق طويل الأمد، والتهجير الداخلي، والحصار.
- الرصد: في حالات الاقتحام أو الهدم، قد تبقى احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة أو الأسر غير المسجلة لدى الجهات المانحة دون رصد، لأن الأدوات المتاحة تركز على الأعداد العامة دون فحص الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. كما توجد أنظمة متابعة، لكنها غير شاملة بسبب الانقطاعات والصعوبات الميدانية.
- التقويم: تُجرى بعض عمليات المراجعة، إلا أن غياب آليات تقييم منهجية ومستقلة يحد من فاعليتها.

2. الاتاحة وبيئة التعلم

- الوصول العادل والمتساوي: تواجه بعض المناطق، مثل المنطقة (ج)، والقدس الشرقية، وقطاع غزة، ومخيمات اللاجئين، تحديات كبيرة في الوصول إلى التعليم؛ إذ تؤثر القيود المفروضة على الحركة، وعمليات الهدم، والحصار، على توافر المدارس وسلامتها. ويُعد الأطفال ذوو الإعاقة، واللاجئون، والنازحون داخليًا، من الفئات الأكثر تضررًا، ويحتاجون إلى تدخلات محددة لضمان مشاركتهم الفاعلة. كما يلجأ الأهالي في بعض المناطق المعرضة للتهديد أو الخاضعة لأوامر هدم إلى سحب أطفالهم من المدارس حرصًا على سلامتهم، مما يؤدي إلى غياب أعداد كبيرة منهم عن التعليم الحضوري، ويصعّب تعويض الفاقد التعليمي لديهم.
- لحماية والرفاه: تتعرض بعض المدارس الفلسطينية لمخاطر متعددة، مثل الاقتحامات، وإطلاق النار، واعتداءات

المستوطنين، والهجمات العسكرية. وتترك هذه المخاطر أثرًا عميقًا على الصحة النفسية للأطفال والمعلمين، مما يزيد الطلب على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. ومع ذلك، تعاني برامج الحماية من تفاوت في مستوى التوافر والجودة، وضعف التكامل مع السياسات التعليمية الرسمية. كما أن وجود فترات دراسية مزدوجة، أو استخدام المباني المدرسية كملاجئ، يؤدي إلى بيئات تعليمية غير داعمة للصحة النفسية للأطفال، ويقلص فرص الأنشطة التربوية المنظمة.

- المرافق والخدمات: تعاني المدارس في المناطق المهمشة أو النائية من نقص في المياه، وخدمات الصرف الصحي، والمرافق المناسبة للطلبة، خاصة ذوي الإعاقة. كما أدت الانقطاعات المتكررة للكهرباء في بعض المدارس إلى تعطّل برامج التعلم الرقمي أو الإذاعي، مما أثر على استمرارية التعلم خلال الأزمات. إضافة إلى ذلك، يعرقل ضعف البنية التحتية تقديم خدمات أساسية، مثل التغذية المدرسية والخدمات الصحية المدرسية.
- الحماية والرفاه النفسي: غالبًا ما تكون المدارس الفلسطينية غير آمنة بسبب هجمات المستوطنين، واقتحامات الجيش، وإطلاق النار، أو أوامر الهدم. كما يتعرض الطلبة والمعلمون لصدمات نفسية ناجمة عن النزاع والهجمات المتكررة، في حين تعاني خدمات الدعم النفسي والاجتماعي من نقص الموارد وضعف الاتساق.

3. التعليم والتعلم

- لمناهج الدراسية: يواجه المنهج الفلسطيني تحديات تتعلق بالتكيف مع الأزمات والملاءمة في حالات الطوارئ، خاصة في ظل الانقطاع المتكرر عن التعليم الحضوري. كما تُستخدم البرامج البديلة، مثل التعليم الرقمي والمنصات التعليمية، بصورة محدودة بسبب ضعف خدمات الإنترنت والكهرباء. كذلك، لا يزال إدماج مهارات الحياة، والمهارات المنقذة للحياة، والتعلم الاجتماعي-العاطفي محدودًا. ومن جانب آخر، تتعرض المناهج التعليمية في مدارس القدس لمحاولات متواصلة للتشويه والتحريف من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- عمليات التعليم والتعلم: غالبًا ما يقوم التعليم على الحفظ والتلقين، ولا يراعي احتياجات الطلبة المختلفة. كما توجد محاولات محدودة لإدخال التعلم النشط والدعم النفسي-الاجتماعي داخل الحصص الدراسية، إلا أن المعلمين يعانون الإرهاق بسبب ضيق الوقت المخصص للتعليم، ويحتاجون إلى تدريب مستمر.
- تقييم نتائج التعلم الشاملة: يؤدي الاعتماد الكبير على الامتحانات المعيارية الوطنية، مثل امتحان الثانوية العامة (التوجيهي)، إلى صعوبة قياس تقدم التعلم لدى الطلبة الذين انقطعوا عن التعليم لفترات طويلة. كما لا توجد بدائل مرنة لتقييم تعلم الأطفال الذين يفقدون فرص الوصول إلى التعليم.
- التدريب والتطوير المهني والدعم: يفتقر العديد من المعلمين إلى التدريب في مجالات التعليم في حالات الطوارئ، والتعلم الاجتماعي-العاطفي، والتعليم الشامل. ولا تزال هناك فجوات في القدرات، لا سيما في قطاع غزة والمناطق الريفية. كما توجد برامج تدريبية متعددة للتعامل مع الأزمات، لكنها غير كافية لمواجهة مستوى الضغط النفسي والمهني، ويُنَفَّذ بعضها بصورة منفردة دون أن يكون ضمن خطة وطنية مستدامة.

4. المعلمون والكوادر التربوية الأخرى

- الاختيار والتوظيف: يعاني الكادر التعليمي من تجميد التوظيف، أو العمل بعقود غير مستقرة، أو انقطاع الرواتب بسبب الأزمات المالية، مما يجعل من الصعب الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة، ويضعف قدرتهم على الاستجابة والالتزام بالعملية التعليمية في حالات الطوارئ والأزمات. كما أن توظيف المعلمين المؤهلين خلال الأزمات لا يزال محدودًا، خاصة في المناطق عالية الخطورة.
- شروط العمل: يشكو المعلمون من انخفاض الرواتب أو عدم انتظام صرفها، سواء على المستوى الحكومي أو لدى الأونروا، إلى جانب ظروف العمل الصعبة جدًا، خاصة في المدارس المهددة بالهدم أو المكتظة. كما يتلقى معلمو قطاع غزة رواتب منخفضة، وكثيرًا ما تتأخر أو لا تُصرف بانتظام، في حين يواجه معلمو المنطقة (ج) ظروفًا من انعدام الأمن وغياب البرامج المنهجية الداعمة لرفاههم.
- الدعم والإشراف: يعاني نظام الإشراف التربوي من الضعف في حالات الطوارئ، إلى جانب ضعف كفايات الإشراف عن بُعد. كما أن برامج الدعم النفسي المقدمة للمعلمين محدودة وغير كافية لمواجهة مستويات الضغط النفسي التي يتعرضون لها.

5. السياسة التربوية

- وضع القوانين والسياسات: توجد سياسات داعمة للتعليم في حالات الطوارئ، إلا أن الاحتلال، والقيود القانونية واللوجستية، والبيئة السياسية غير المستقرة، تعيق تنفيذها على أرض الواقع.
- التخطيط والتنفيذ: توجد خطط وطنية للتعليم في حالات الطوارئ، لكنها تفتقر إلى المرونة، وتصطدم بنقص التمويل وضعف الاستجابة من قبل شركاء وزارة التربية والتعليم. وغالبًا ما يكون التخطيط للتعليم في حالات الطوارئ عشوائيًا أو خاضعًا لتوجهات الجهات المانحة. ومن جانب آخر، قد لا تُنفَّذ الخطط المعدة على مستوى الوزارة في المناطق التي تواجه قيودًا على إدخال المواد، مما يجعل خطط الاستجابة المحلية عاملًا حاسمًا في استمرارية التعليم.

خلاصة الأمر، تبدو هذه المعايير منسجمة نظريًا مع الواقع الفلسطيني، لأنها صُممت لتكون عالمية ومرنة. إلا أن تطبيقها على أرض الواقع لا يزال محدودًا للغاية، ويواجه قيودًا سياسية وأمنية واقتصادية معقدة، في ظل وجود احتلال عسكري إسرائيلي طويل الأمد، وتوالي الأزمات الاقتصادية والأمنية، واستمرار الانقسام السياسي، وتواصل الحصار الإسرائيلي لسنوات طويلة، مما يجعل تحقيق هذه المعايير بصورة كاملة أمرًا بالغ الصعوبة، ويحد من إمكانية تطبيقها إلا بصورة جزئية في معظم المجالات.

التكييف السياقي للمعايير في التعليم

مفهوم التكييف السياقي

نظرًا لأن لكل بلد سياقًا فريدًا، يجب تكييف مضمون المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، أو مواءمتها، بحيث تصبح أكثر صلة بالسياق والواقع المحليين للبلد (Education Cluster South Sudan, 2012). ويُقصد بالتكييف السياقي لمعايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ 2024، في هذه الوثيقة، عملية تعديل وتكييف مضمون هذه المعايير وإجراءات تطبيقها، بحيث تصبح أكثر مواءمة للخصوصيات البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في السياق الفلسطيني، مع الأخذ في الاعتبار عوامل الحماية، والمساواة بين الجنسين، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، والصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي، وإدارة المخاطر.

وبذلك، يضمن التكييف السياقي أن تظل إجراءات هذه المعايير ذات صلة وملاءمة للواقع العملي في فلسطين، وأن تعزز الوصول إلى تعليم آمن وملائم ومستدام، يقوم على مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، بما يحافظ على جودة هذه المعايير وفاعليتها في مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة التي يشهدها التعليم في حالات الطوارئ والأزمات.

تعزيز فرص تقبل التكييف السياقي

لكي يكون التكييف السياقي لمعايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ 2024 قابلًا للتطبيق بما يتواءم مع السياق المحلي الفلسطيني، دون المساس بجوهر هذه المعايير أو بجودة التعليم، تمت مراعاة أن تستوفي عملية التكييف الشروط الآتية:

- التأكيد على أن يكون التكييف نتاج عملية تشاركية محلية منظّمة تضم ممثلين عن جهات مختلفة تعنى بالتعليم في حالات الطوارئ.
- مراعاة خصوصيات السياق المحلي، بما يشمل محدودية الموارد المتاحة، وطبيعة مرحلة الطوارئ وما يرافقها من أزمات تؤثر في العملية التعليمية، إلى جانب البيئة الاجتماعية والثقافية.
- مراعاة عدم تخفيض عدد المعايير أو مستواها، وعدم المساس بجودة التعليم رغم التحديات والصعوبات.
- تنظيم لقاءات، ومجموعات بؤرية، ومقابلات لمناقشة كيفية تنفيذ عملية التكييف السياقي، سواء من خلال تكييف مضمون المعايير أو اقتراح إجراءات عملية لتطبيقها بصورة أكثر واقعية.
- تطوير أداة تُستخدم في توجيه المشاركين نحو اقتراح إجراءات لمواءمة المعايير، مع مراعاة التحديات المتوقعة.
- دمج التعديلات في وثيقة معتمدة تُعرض على الممارسين وأصحاب المصلحة للمراجعة والتوثيق.
- التأكد من أن التعديلات تدعم استمرارية الصمود والوصول إلى تعليم آمن وملائم ومستدام، مع مراعاة قضايا الحماية، والمساواة بين الجنسين، والصحة النفسية، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويجدر بالذكر أن لتكييف المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ (INEE 2024) بما يلاءم السياق الفلسطيني خصوصية شديدة، لأن فلسطين تمثل واحدة من أكثر السياقات التي تشهد أزمات ممتدة ومركبة، تشمل الاحتلال، والنزاعات المتكررة، والتهجير، والحصار، والأزمات الإنسانية، والكوارث المرتبطة بالحرب، والأوضاع الاقتصادية الهشة. كما يواجه السياق الفلسطيني تحديات كبرى، من أبرزها:

لذلك، ينبغي التأكيد على ضرورة تكييف هذه المعايير مع السياق المحلي، بحيث تُصاغ السياسات والاستراتيجيات استنادًا إلى الواقع السياسي والاجتماعي في فلسطين، وتعكس أولويات الدعم النفسي-الاجتماعي والتعلم المرن. كما ينبغي مواءمة الإرشادات العالمية مع الحقائق الميدانية، والتحديات، والقدرات، والأولويات المحددة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع الالتزام بالمبادئ والمعايير الأساسية.

مؤشرات قبول التكييف السياقي وتطبيقه

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم مدى فاعلية تطبيق التكييف السياقي، بما يضمن الحفاظ على جودة التعليم واستمراريته في حالات الطوارئ. وتركز هذه المؤشرات على قياس التقدم وفاعلية التطبيق العملي، لضمان أن يعكس التكييف السياقي الواقع المحلي، ويحافظ على جودة التعليم واستمراريته. ويمكن، بناءً على إطار عمل المعايير الدنيا وممارسات القياس المتبعة في المجال الإنساني، تلخيص المؤشرات الكمية المقترحة كما يلي:

مصفوفة المضامين المعدلة والإجراءات المقترحة

قدم المشاركون في المقابلات والمجموعات البؤرية مجموعة من المقترحات المتعلقة بتعديل مضمون المعايير، واقتراح إجراءات مكيّفة مع السياق الفلسطيني في حالات الطوارئ والأزمات، بحيث تعكس واقع الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية لمعايير الأيني (INEE). وفيما يأتي جدول يتضمن النطاق والمعايير التابعة له، والمضمون الأصلي للمعيار، والمضمون المعدّل للمعيار، إلى جانب الإجراءات المقترحة ليتواءم مع السياق الفلسطيني.

جدول (3): مصفوفة المضامين المعدلة للمعايير والإجراءات المقترحة

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
النطاق الأول: المعايير التأسيسية لاستجابة ذات جودة			
المشاركة	إشراك المجتمع بشكل فعّال وشفاف في كافة مراحل الاستجابة.	مشاركة أفراد المجتمع المحلي بشكل هادف وشفاف ودون تمييز في تحليل وتخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم استجابة للتعليم في الطوارئ.	• تشكيل لجان محلية داعمة للتعليم تضم متطوعين من الأهالي والمعلمين والشباب لمتابعة الاحتياجات وتنفيذ الأنشطة التعليمية. • إشراك الطلبة والمجتمع المحلي في عمليات التقييم والتخطيط والرصد عبر لقاءات منتظمة وآليات تغذية راجعة (استبيانات، صناديق مقترحات). • تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات وتوفير معلومات منتظمة حول خطط التعليم في الطوارئ. • تشجيع المبادرات المجتمعية والمساهمات التطوعية لدعم التعليم أثناء الأزمات. • استخدام المنصات الرقمية المحلية لتوسيع المشاركة المجتمعية ونشر المستجدات التعليمية.
الموارد	تحديد الموارد المجتمعية واستخدامها في تنفيذ التعليم الملائم	تحديد موارد المجتمع المحلي المادية والبشرية والمعرفية وحصرها وحشدها واستخدامها لتنفيذ فرص التعلم المناسبة للعمر.	• إعداد قاعدة بيانات وجرد مجتمعي شامل للموارد المادية والبشرية والمعرفية القابلة للتوظيف في التعليم. • تفعيل الشراكات مع البلديات والمؤسسات المجتمعية لاستخدام مرافقها كصفوف مؤقتة وتوفير المستلزمات التعليمية في حالات الطوارئ. • إنشاء «بنك موارد» مجتمعي لتوثيق المتطوعين والمهارات والأماكن الآمنة والمعدات التعليمية. • تدريب مؤسسات المجتمع المحلي على استثمار الموارد المحلية لصالح التعليم أثناء الأزمات. • تشجيع مبادرات محلية لإنتاج وسائل تعليم منخفضة التكلفة وتبادل الموارد بين المدارس.

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
التنسيق	وجود آليات تنسيق داعمة للاستمرارية في التعليم.	وجود آليات للتنسيق داعمة للاستمرارية التعليم الجيد والاستجابة المنسقة والشاملة والمنصفة لكل الفئات.	• إنشاء آليات تنسيق فعالة بين الوزارة، مجموعة التعليم، والمنظمات المحلية لتكامل الاستجابة التعليمية. • تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة للمشاريع التعليمية لضمان الاتساق وتفادي الازدواجية. • تعيين نقاط اتصال تربوية ومنسقين محليين في المديريات لتسهيل التواصل وتنظيم الاجتماعات الدورية. • ربط قواعد بيانات التعليم في الطوارئ بأنظمة الوزارة الرقمية.
التقييم	إجراء تقييمات تعليمية شاملة وسريعة وشفافة.	إجراء تقييمات سريعة بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة للاحتياجات التعليمية في أوقات الأزمات.	• إجراء تقييمات سريعة وشفافة خلال 72 ساعة من الطوارئ بمشاركة المعلمين والمجتمع. • استخدام أدوات رقمية مبسطة لجمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية. • إعداد تقارير دورية توضح الدروس المستفادة والتوصيات للتحسين المستمر.
استراتيجيات الاستجابة	وضع استراتيجيات شاملة تحدد السياق	تطوير خطط لاستجابة تعليمية مرنة ومتكاملة تربط بين التعليم، الحماية، والدعم النفسي الاجتماعي والتعليم الشامل.	• إعداد استراتيجية وطنية مرنة للتعليم في الطوارئ تشمل ثلاثة سيناريوهات (انقطاع جزئي، كلي، تعافٍ تدريجي). • تطوير خطط استجابة مدرسية ومجتمعية متكاملة تراعي الهوية الوطنية وتحدد الأدوار والمسؤوليات. • تدريب إدارات المدارس على إدارة المخاطر وتنفيذ محاكاة دورية. • تحديد الفئات الأكثر تضررًا وإعطاؤها الأولوية في الخدمات التعليمية.
الرصد	المتابعة المنتظمة للأنشطة التعليمية، والاحتياجات المتغيرة.	وضع نظام متابعة مستمر لأنشطة الاستجابة التعليمية واحتياجات التعلم للسكان المتضررين.	• إنشاء نظام وطني موحد للرصد يعتمد على أدوات رقمية بسيطة ومتاحة أو تطبيقات محلية. • عقد مراجعات شهرية لتحليل البيانات وتعديل الإجراءات. • إشراك المعلمين ومتطوعين من اللجان المجتمعية في جمع البيانات ومتابعة المؤشرات.
التقويم	إجراء تقييمات منهجية ونزيهة لتحسين الاستجابة والمساءلة	إسهام التقييمات المنهجية والمحايدة في تحسين أنشطة الاستجابة للتعليم وتعزيز المساءلة.	• تصميم نظام وطني لتقويم أثر الاستجابة التعليمية يشمل أدوات قياس نوعية و كمية . • تنفيذ تقييمات دورية مشتركة بمشاركة الشركاء والمجتمع المحلي. • نشر نتائج التقييم بشفافية وتوظيفها لتحسين السياسات والخطط المستقبلية.

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
النطاق الثاني: الإتاحة والبيئة			
الوصول العادل والمتساوي	ضمان توفير تعليم جاد وذي صلة للجميع.	وصول جميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة والنازحون والمتضررون من النزاع، إلى فرص تعليم آمنة ومجانية وذات جودة، دون تمييز	• إعداد خطة وطنية لضمان الوصول الآمن إلى التعليم لجميع الأطفال دون تمييز، مع مراعاة الأطفال ذوي الإعاقة والفتيات والنازحين. • تنفيذ حملات توعية مجتمعية لإعادة التحاق الطلبة المتسربين بالمدارس وتعزيز التعليم في المناطق المتضررة. • استخدام التعليم المتعدد المسارات (الوجاهي، المنزلي، الإذاعي، الرقمي غير المتصل) لضمان استمرارية التعلم. • إنشاء مراكز تعليم مؤقتة آمنة في المرافق العامة بالتعاون مع المجتمع المحلي في حالة إغلاق المدارس لفترة طويلة. • تقديم دعم مالي أو عيني للأسر الفقيرة لتمكين أبنائها من الاستمرار في التعليم. • تطبيق سياسات قبول واستيعاب مرنة في المدارس البديلة للطلبة النازحين أو المتضررين من الأزمات.
الحماية والرفاه	ضمان بيئة تعليمية آمنة ومساندة من الناحية النفسية.	حماية المرافق التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الهجمات والعسكرة، وحماية حقوق ورفاه المتعلمين والعاملين رغم المخاطر المرتبطة بالاحتلال والنزاع، وتوفر بيئات مستجيبة نفسيًا واجتماعيًا	• توفير بيئة تعليمية آمنة تراعي الحماية الجسدية والنفسية والاجتماعية للطلبة والمعلمين. • دمج الدعم النفسي والاجتماعي والتعلم العاطفي الاجتماعي ضمن الأنشطة اليومية والمناهج التعليمية. • تدريب الكوادر التعليمية والإرشادية على الإسعافات النفسية الأولية واكتشاف مؤشرات الصدمة والعنف. • إنشاء أنظمة إنذار مبكر وخطط إخلاء وتدريبات دورية لحماية الطلبة والعاملين أثناء الأزمات. • تفعيل شبكات حماية مجتمعية ومجموعات دعم نفسي تضم أولياء الأمور والمؤثرين المحليين. • رسم خرائط للطرق الآمنة وحماية المدارس من الاستخدام العسكري عبر التنسيق مع الجهات المختصة. • تنظيم أنشطة فنية ورياضية وترفيهية لتعزيز الصمود والرفاه النفسي لدى الطلبة.
المرافق والخدمات	ربط مرافق التعليم بالخدمات الصحية والتغذية والدعم النفسي والحماية.	تعزيز المرافق التعليمية لسلامة ورفاه المتعلمين والمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، وربطها بخدمات الصحة والتغذية والنفسية والاجتماعية وخدمات الحماية.	• تحسين المرافق التعليمية وتجهيز المدارس بخزانات مياه متنقلة ودورات صحية مؤقتة في المناطق المتضررة بما يضمن السلامة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة. • ربط المدارس بخدمات الصحة والتغذية والدعم النفسي والاجتماعي من خلال شراكات مع وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية. • تفعيل برامج التغذية المدرسية والخدمات الصحية المنتظمة لضمان رفاه الطلبة واستمرارية التعليم. • إشراك المجتمع المحلي في صيانة وتجهيز المرافق التعليمية واستخدام المساحات المجتمعية كأماكن تعلم بديلة. • تنفيذ حملات صيانة دورية للمباني المتضررة وتعزيز التنسيق مع الهيئات المحلية لدعم البنية التحتية.

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
النطاق الثالث: التعليم والتعلّم			
المناهج الدراسية	تكون ثقافيًا واجتماعيًا ولغويًا مناسبة للسياق.	مواءمة المناهج الدراسية للتعليم الرسمي وغير الرسمي، ومراعاتها للسياقات الثقافية والاجتماعية، واحتياجات المتعلمين.	• تطوير نسخ مبسّطة ومرنة من المنهاج الفلسطيني للطوارئ، مع وحدات تعويضية للطلبة المتأخرين دراسيًا. • دمج مفاهيم المشاركة والمواطنة، والمرونة النفسية، وإدارة الأزمات، ومهارات الحياة والتعلّم في الطوارئ ضمن المناهج والأنشطة الصفّية وغير الصفّية. • تكييف المناهج والمواد التعليمية لتكون مناسبة ثقافيًا ولغويًا ونفسيًا، وتحافظ على الهوية الفلسطينية. • تصميم موارد رقمية مفتوحة المصدر، وإدماج قضايا مثل المخاطر الرقمية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المحتوى التعليمي. • مواءمة المناهج الرسمية وغير الرسمية لضمان الاستمرارية والاتساق في عملية التعلّم في جميع البيئات التعليمية.
عمليات التعليم والتعلّم	تكون متمحورة حول المتعلم، تشاركية وشاملة	تمحور طرائق التدريس والتعلم حول المتعلم على نحو شمولي وتشاركي، ومراعي لاحتياجاته.	• تطبيق طرائق تدريس نشطة وتفاعلية تتمحور حول المتعلّم، وتشجع المشاركة والتعلّم الذاتي والعمل الجماعي. • اعتماد التعليم المدمج (وجاهي + رقمي متصل أو غير متصل) واستخدام موارد محلية ومنخفضة التكلفة لدعم التعلم. • توظيف التكنولوجيا والألعاب التعليمية والموارد الرقمية المفتوحة لتعزيز بيئة تعلم مرنة ومحفزة. • تدريب المعلمين على التعليم المدمج والتعلم القائم على المشروعات والتعليم العلاجي لتعزيز الصمود. • تعزيز مشاركة المعلمين في تخطيط وتنظيم تعلم الطلبة داخل الصف وخارجه.
تقييم نتائج التعلم الشاملة	استخدام طرق مناسبة لتقييم النواتج الشاملة للتعلم	استخدام الأساليب والأدوات المرنة والمناسبة لتقييم نتائج التعلم الشامل والتحقق من صحتها.	• اعتماد أدوات تقييم تكويني مرنة تراعي الظروف النفسية والاجتماعية للطلبة أثناء الأزمات. • تنويع أدوات التقييم لتشمل ملفات الإنجاز، المهام العملية، الملاحظة الصفّية، والمقابلات القصيرة. • تطوير أدلة عملية للمعلمين حول أساليب التقييم المرن والبدائل الواقعية للاختبارات التقليدية. • تنفيذ تقييمات سريعة لتحديد الاحتياجات التعليمية للطلبة وتوجيه التدخلات المناسبة. • قياس مهارات الحياة والقيم والسلوكيات إلى جانب التحصيل الأكاديمي لضمان شمولية التعلّم.
التدريب والتطوير المهني والدعم	توفير تدريب منتظم وملائم للمعلمين وغيرهم.	تلقى المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم تدريبا منتظما وملائما ومنظما بما يتماشى مع احتياجاتهم وظروفهم.	• إعداد برامج تدريبية قصيرة ومستمرة تستند إلى احتياجات المعلمين في الطوارئ، تشمل التعليم المرن، والدعم النفسي، وإدارة الصف، والتعليم المراعي للصدمات. • تنويع أساليب التدريب (حضوري، أثناء الخدمة، إلكتروني، إرشاد فردي، مجتمعات ممارسة مهنية). • تطوير حقائب تدريبية وأدلة عملية محلية للتعليم في حالات الطوارئ. • إطلاق منصة وطنية للتدريب الرقمي تمنح شهادات معتمدة وتحفيزات رمزية. • تدريب خريجي الجامعات والمعلمين المسجلين على قوائم التوظيف على استراتيجيات التعليم في الطوارئ لضمهم كمعلمين متطوعين لضمان الاستمرارية في التعليم.

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
النطاق الرابع: المعلّمون والكوادر التربوية الأخرى			
الاختيار والتوظيف	توظيف عدد كاف من العاملين المؤهلين عبر عملية واضحة وعادلة	تعيين عدد كاف من المعلمين المؤهلين تأهيلا مناسبا وغيرهم من العاملين في مجال التعليم من خلال عملية شفافة وعادلة، بناء على معايير الاختيار التي تعكس التنوع والإنصاف.	• إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة تضم المعلمين المؤهلين، والمتقاعدين، وخريجي الكليات التربوية، والمتطوعين المحتملين القادرين على التدريس أثناء الطوارئ، لتسهيل تعبئة الكوادر بسرعة عند الحاجة. • اعتماد آلية توظيف طارئة وسريعة تسمح بتعيين معلمين إضافيين أو متطوعين محليين (بدوام جزئي أو مؤقت) لضمان استمرارية التعليم في المدارس التي فقدت بعض معلميها أو لا يصل إليها معلموها. • تخصيص قوائم بالمعلمين البدلاء في مختلف المناطق، وتفعيل نظام الاستدعاء السريع لهم أثناء الأزمات بما يضمن الجاهزية المسبقة. • اعتماد معايير شفافة ومرنة لتوظيف معلمين من المجتمع المحلي عند تعذّر الوصول إلى المناطق النائية أو المتضررة، بما يضمن الكفاءة والمساءلة. • تدريب المتطوعين والمعلمين المؤقتين على مهارات التعليم في الطوارئ، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الصفوف متعددة المستويات. • توفير حوافز مالية ومعنوية مناسبة للعاملين في المناطق عالية الخطورة، بما في ذلك "بدل مخاطر" أو مكافآت إضافية لتحفيز الاستمرار في العمل الميداني. • تعبئة موارد مالية من المؤسسات الشريكة ومن المجتمعات المحلية لتمويل وظائف مؤقتة أو دعم عقود قصيرة الأجل خلال فترات الطوارئ لضمان استدامة العملية التعليمية.
شروط العمل	تحديد واضح لظروف العمل وتوفير تعويض مناسب	تمتع المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم بشروط عمل ملائمة ويحصلون على تعويض مناسب.	• إقرار معايير وطنية موحّدة لشروط العمل في التعليم تشمل الأجور وساعات العمل والإجازات وآليات التعويض، مع مراعاة خصوصية التعليم في الطوارئ والمناطق المتضررة. • تطوير ميثاق وطني للعمل الآمن واللائق يحدد الحد الأدنى من معايير السلامة المهنية والحماية أثناء الأزمات، ويضمن بيئة عمل تراعي كرامة العاملين وسلامتهم الجسدية والنفسية. • ضمان عقود عمل واضحة ومنصفة تكفل الحقوق الأساسية للمعلمين والعاملين في الطوارئ، بما يشمل الحماية القانونية أثناء التنقل والعمل في البيئات الخطرة. • اعتماد هيكل أجور وتعويضات عادل وشفاف يتضمن رواتب منتظمة، وعلاوات مخاطرة للعاملين في المناطق عالية الخطورة، إضافة إلى حوافز مادية ومعنوية لتعزيز الدافعية والاستقرار. • تأمين المعلمين والعاملين ضد المخاطر من خلال برامج حماية وتأمين صحي واجتماعي بالتنسيق بين وزارتي التربية والعمل والمنظمات الشريكة. • تحسين بيئة العمل المدرسية بتوفير أدوات التعليم الأساسية وتدابير السلامة العامة داخل المدارس، وضمان مقومات الراحة والدعم المهني. • تطوير أنظمة عمل مرنة تراعي ظروف الطوارئ، مثل الدوام الجزئي أو العمل عن بُعد، بما يضمن استمرارية التعليم مع مراعاة احتياجات المعلمين. • توفير دعم نفسي واجتماعي مستمر للمعلمين في البيئات الميدانية، لتعزيز رفاههم وقدرتهم على التكيّف مع ضغوط العمل والأزمات. • تعزيز مشاركة المعلمين في صنع القرار المتعلق ببيئة عملهم وتحديد أولويات الدعم والموارد، عبر قنوات تمثيلية وتشاور مؤسسي منظم.

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
الدعم والإشراف	وجود آليات فعالة لدعم وإشراف المعلمين والعاملين في التعليم	عمل آليات الدعم والإشراف القائمة للمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم بفعالية وتشمل جميع المناطق التي تسود فيها حالة الطوارئ.	• اعتماد نهج إشراف إنساني وداعم يركّز على تمكين المعلمين ومساندتهم فنيًا ونفسيًا بدل الأساليب التفتيشية التقليدية، من خلال إشراف بنّاء قائم على التغذية الراجعة الايجابية والتطويرية. • تفعيل نظام إشراف تشاركي ومتنوع الوسائط يجمع بين الزيارات الميدانية المنتظمة والإشراف عن بُعد (عبر واتساب، تليغرام، المنصات الرقمية) لضمان استمرارية الدعم حتى في الأزمات وصعوبة الوصول. • إنشاء فرق إشراف متنقلة واستجابية قادرة على تقديم الدعم السريع للمعلمين في المناطق المتضررة، ومعالجة التحديات الميدانية الطارئة. • بناء شبكات دعم مهني رقمية ومجتمعية مثل مجتمعات التعلّم المهنية ومنصات تبادل الخبرات والخطط الدراسية بين المعلمين، لتشجيع التعلم الأقران والتعاون المستمر. • تنظيم لقاءات دورية للمعلمين (وجاهيًا أو عبر الإنترنت) لتبادل الخبرات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتفريغ الضغوط الناتجة عن العمل في بيئات الطوارئ. • تدريب المشرفين التربويين على مهارات الدعم النفسي والاجتماعي، وأساليب الإشراف البنّاء، وآليات الاستجابة للاحتياجات الطارئة للمعلمين. • توفير دعم نفسي ومهني مستمر للمعلمين عبر أنظمة متابعة وإرشاد تهتم برفاههم وصحتهم النفسية، بما يعزز قدرتهم على الاستمرار في التعليم خلال الأزمات

النطاق الخامس: السياسات التربوية

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
وضع القوانين والسياسات	أولوية السلطات التعليمية لاستمرار وتعافي التعليم مجانًا وشاملًا.	إعطاء سلطات التعليم الأولوية لاستمرارية التعليم الجيد واستعادته، بما في ذلك الوصول المجاني والشامل إلى التعلم.	• تحديث السياسات التعليمية الوطنية لتتضمن إطارًا واضحًا للتعليم في حالات الطوارئ يكرّس الحق في التعليم المجاني والشامل والعادل، ويحدد أدوار ومسؤوليات الجهات المختلفة وآليات التنسيق فيما بينها. • إقرار إطار قانوني وطني للتعليم في الطوارئ يضمن حماية المدارس والطلبة والمعلمين أثناء الأزمات، ويعزز التزام فلسطين بالاتفاقيات الدولية كإعلان المدارس الآمنة. • إدماج التعليم في الطوارئ ضمن الخطط الوطنية والقطاعية (كخطة وزارة التربية، وخطط البلديات والدفاع المدني والطوارئ) بوصفه أولوية وطنية لضمان استمرارية التعليم في جميع الظروف. • إنشاء وحدة مركزية أو لجنة دائمة للتعليم في الطوارئ داخل وزارة التربية والتعليم لتنسيق الجهود مع الشركاء (الأونروا، المؤسسات المحلية، والمجتمع المدني). • اعتماد سياسات مرنة ومراعية للتنوع تسمح بتكييف أنماط التعليم وفق تغيّر السياقات وتراعي الفئات الأكثر تهميشًا مثل الأطفال ذوي الإعاقة والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاع. • إعداد خطط تعليمية وطنية وقابلة للتنفيذ في حالات الطوارئ، تضمن اتساق التعليم في الطوارئ مع السياسات الوطنية ومعايير شبكة (INEE) • تعزيز الضغط والمناصرة المشتركة بين مجموعة التعليم والوزارات والمجتمع المدني والجهات المانحة لدعم اعتماد وتمويل سياسات التعليم في الطوارئ وحمايته. • إصدار توجيهات وزارية ملزمة للمدارس ومديريات التعليم بإدراج مكوّن التعليم في الطوارئ ضمن خططها السنوية وآليات المتابعة والتقييم. • تعزيز الوعي والمساءلة المجتمعية من خلال إشراك المجتمع المدني والنقابات التعليمية في مراجعة وتطوير السياسات، والتوعية بالمراجع الوطنية ذات العلاقة مثل: » الخطة الاستراتيجية للتعليم في فلسطين » إرشادات وزارة التربية حول سلامة المدارس » إعلان المدارس الآمنة » الإطار الوطني للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

المعيار	المضمون بصيغته الأصلية	المضمون بصيغته المعدلة	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير في السياق الفلسطيني
التخطيط والتنفيذ	انسيابية البرامج والأنشطة التعليمية مع السياسات، القوانين، والمعايير الوطنية والدولية.	مواءمة خطط التعليم الوطنية مع البرامج والأنشطة التعليمية السياسات والقوانين والمعايير والخطط التعليمية الدولية والوطنية واحتياجات التعلم للأشخاص المتضررين.	• تطوير خطة استراتيجية وإجرائية شاملة للتعليم في الطوارئ، تتكامل مع الخطة الوطنية للتعليم، وتراعي معايير INEE والسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة. • تضمين خطط التعليم في الطوارئ ضمن الخطط الوطنية والقطاعية، مع مواءمتها مع خطط الحماية والصحة وغيرها من القطاعات الإنسانية ذات الصلة. • إعداد خطط استجابة سنوية مرنة ومحدّثة، تشمل الأهداف، المؤشرات، الميزانيات، مصفوفات المخاطر، وسيناريوهات واقعية مثل الإغلاق القسري أو النزوح. • تطوير خطط طوارئ وطنية ومحلية لكل مديرية تعليم لضمان استمرارية التعليم في أوقات الأزمات. • اعتماد إدارة قائمة على النتائج، تشمل المتابعة المنتظمة، وإصدار تقارير تقدم وتعلّم دورية، مع ضمان الشفافية والمساءلة. • تطوير نظام وطني للرصد والمتابعة الإلكترونية لجمع البيانات وتحليلها وتحديث قاعدة بيانات المدارس والمنشآت التعليمية المتضررة. • تعزيز المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ، بما يشمل إشراك الطلبة والمجالس المحلية وأولياء الأمور في متابعة التنفيذ وتعديل الخطط. • بناء قدرات الكوادر الوزارية والتعليمية من خلال التدريب المنتظم على تخطيط وإدارة التعليم في الطوارئ والاستجابة للأزمات. • تنويع استراتيجيات الاستجابة لضمان المرونة وتكامل الجهود بين مختلف الفاعلين في قطاع التعليم والشركاء الإنسانيين. • تخصيص موارد مالية مستدامة للتعليم في الطوارئ، بما في ذلك تخصيص نسبة من ضريبة التربية والتعليم في الهيئات المحلية لدعمه، وضمان وجود بند مالي دائم له في الموازنة العامة.

القضايا المشتركة التي يجب مراعاتها في التكييف السياقي

في النسخة المحدثة من معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ (INEE Minimum Standards, 2024)، خصصت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ قسمًا جديدًا للقضايا المشتركة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في جميع مستويات وأنواع برامج التعليم، وعبر مختلف مراحل الأزمات، بدءًا من الجاهزية والاستجابة، وصولًا إلى التعافي. وفيما يأتي ملخص عملي لهذه القضايا المشتركة الأساسية، وما ينبغي مراعاته لكلٍّ منها في السياق الفلسطيني:

1. الحماية (Protection & Child Protection / GBV / Safeguarding)

- تصميم الفضاءات والأنشطة التعليمية بما لا يعرض الأطفال أو المعلمين لمخاطر إضافية.
- إدماج آليات واضحة للإحالة وحماية الأطفال والناجين من العنف (خطوط ساخنة، شبكات إحالة محلية).
- ضع سياسات تدقيق للعاملين، وإجراءات للإبلاغ والاستجابة.

2. النوع الاجتماعي (Gender)

- تنظيم أنشطة وسياسات حسّاسة للجنس: التعامل مع الحواجز الخاصة بالبنات (أمان الوصول، الصحة الإنجابية)، وضمان مشاركة الفتيان والفتيات.
- استخدام بيانات مفصّلة بحسب الجنس/الفئة العمرية لتصميم تدخلات متمايزة.

3. الإعاقة والإدماج (Disability & Inclusion)

- تطبيق مبدأ الوصول الشامل من خلال توفير بيئات تعليمية قابلة للوصول، مواد تراعي اختلافات الإدراك والسمع/ البصر.
- توفير تسهيلات معقولة، تدريب للمعلمين على طرق تعليم متعدّدة، والشراكة مع خدمات التأهيل.

4. الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي (MHPSS / PSS & SEL)

- إدراج آليات للدعم النفسي الاجتماعي للطلبة والمعلمين (التعلم العاطفي الاجتماعي SEL، مجموعات دعم، إحالات نفسية متخصصة).
- حماية رفاه المعلمين (تعويضات، دعم مهني ونفسي) لأن جودة التعليم مرتبطة برفاه الطاقم.

5. الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء المرونة (DRR & Resilience)

- تقييم مخاطر الموقع (زلازل/ فيضانات/ مخاطر مناخية) ودمج تدابير البنية الآمنة وخطط الطوارئ المدرسية.
- ربط الأنشطة التعليمية بخطط الاستجابة والإنعاش المجتمعي لتعزيز استمرارية التعلم.

6. حساسية الصراع وعدم إلحاق الأذى (Conflict-sensitive programming / Do No Harm)

- تحليل السياق السياسي والاجتماعي قبل تنفيذ أي نشاط لتفادي إذكاء الانقسامات.
- تصميم برامج تعليمية ومحاور مناهج تراعي الحساسيات المحلية وتدعم المصالحة والحيادية حيث يلزم.

7. أزمة المناخ (Climate Crisis)

- مراعاة تأثيرات تغير المناخ على البنية، الوصول والتعلّم (تخطيط طويل الأمد، بنى مقاومة للمناخ).
- توظيف التعليم لرفع وعي الطلبة والمجتمع حول التكيّف والحدّ من المخاطر.

8. تمركز الإنصاف (Centering Equity / Inclusion across axes)

- التمييز الإيجابي لذوي الاحتياجات المتعددة أو الفئات المهمشة (أطفال الشوارع، أطفال اللاجئين/ النازحين).
- جمع بيانات مفصّلة (حسب الجنس، الإعاقة، الوضع الاجتماعي) لتوجيه الموارد وتقويم الوصول.

9. المساءلة للمجتمعات المتأثرة (Accountability to Affected Populations — AAP) &

- آليات مشاركة المجتمع في تصميم ومراقبة الخدمات (لجنة أولياء أمور/ شباب) وشكاوى/ تغذية راجعة واضحة ومحمية.

10. التمكين المحلي والتوطين (Localization) والتنسيق عبر القطاعات

- دعم قدرات الجهات المحلية، استخدام واختبار التكييفات المحلية للمعايير، والعمل بتنسيق مع مجموعات التعليم والصحة والحماية وغيرها من المجموعات ذات العلاقة.
- الربط بين الاستجابة الإنسانية والتنمية والسلام في التخطيط طويل الأمد.

توصيات عملية مختصرة عند تطبيق القضايا المشتركة

- ابدأ بتحليل سياق سريع ومفصّل (خطر، حماية، تفاوتات اجتماعية) قبل تكييف أي معيار.
- دمج القضايا المشتركة داخل كل معيار عند تصميم الأنشطة ذات العلاقة وتنفيذها ومتابعتها.
- اجعل البيانات مفصّلة وموزّعة (حسب جنس، إعاقة، عمر، حالة نزوح) لتوجيه الإنصاف والموارد.
- ضع مؤشرات مراقبة بسيطة لكل قضية مشتركة (مثلاً: % مباني مدرسة مُهيَّأة لذوي الإعاقة؛ وجود آلية إحالة مفعّلة للحماية).
-

تدقيق لمراعاة القضايا المشتركة

يمكن توظيف قائمة تدقيق أو رصد (مرفقة في ملحق 2) عند زيارة موقع ميدانيا من قبل مدير البرنامج أو المشروع أو المنسق أو فريق الحماية العامل في التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للتحقق من مدى التوافر أو الملاءمة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة.

معززات تكييف المعايير مع خصوصية السياق الفلسطيني

في ضوء استجابات وملاحظات وتعليقات المشاركين في المقابلات والمجموعات البؤرية واللقاءات الحوارية، تم التأكيد على ضرورة العمل على تكييف المعايير بما يتلاءم مع سياق وواقع واحتياجات وأولويات التعليم الفلسطيني في حالات الطوارئ، مع الأخذ بالاعتبارالاعتبار طبيعة الاحتلال الاسرائيلي، والأزمات الممتدة التي تعرض وما زالت يتعرض لها التعليم في فلسطين، والقيود الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعيق ممارسة الحق في التعليم، والوصول الآمن إلى التعليم في المدارس الفلسطيني. ويمكن استخلاص مجموعة من المعززات للتكييف السياقي للمعايير لكي يكون فعالا ومؤثرا ورافعا للتعليم في السياق الفلسطيني. فيما يأتي بعض المعززات المقترحة للتكييف حسب النطاقات والمعايير المنضوية تحت كل منها:

1. المعايير التأسيسية لاستجابة ذات جودة

- المشاركة: تعزيز دور المجتمع المحلي ولجان أولياء الأمور في إدارة/ تسهيل/ دعم التعليم البديل عند إغلاق المدارس أو تدميرها، وإشراك المجالس القروية ولجان المخيمات كجهات بديلة عند غياب الوصول الرسمي؛ إنشاء لجان تعليمية مجتمعية في غزة والمنطقة «ج»؛ وإشراك اللاجئين وذوي الإعاقة والمجموعات النسائية والاستماع إلى أصواتهم؛ توطين عملية صنع القرار لتعزيز الملكية وتعزيز المشاركة المجتمعية في تخطيط ومراقبة التعليم في حالات الطوارئ.
- الموارد: توفير تمويل للتعليم في حالات الطوارئ يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات؛ تعزيز تعبئة الموارد المحلية والتجهيز المسبق لمواد التعلم؛ ضمان إعطاء الأولوية للتعليم في النداءات الإنسانية؛ الاستثمار في الجهات الفاعلة التعليمية المحلية والاستجابات المجتمعية، والتأكد من أن الإمدادات والمواد والمرافق معدة مسبقا وشاملة.
- التنسيق: تعزيز التنسيق الشامل والمستمر بين وزارة التربية والتعليم والأونروا والجهات الفاعلة الإنسانية، من خلال التخطيط المشترك في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية؛ استخدام مجموعة التعليم كمنصة محايدة مهمتها تعزيز التنسيق المتكامل بين وزارة التربية والتعليم والأونروا والمنظمات غير الحكومية المحلية.
- التقييم: إجراء تقييمات احتياجات مراعية للنزاع ومتكاملة مع الحماية، بما في ذلك للمجتمعات البدوية، والطلبة ذوي الإعاقة، والمتعلمات؛ إجراء تقييمات منتظمة ومصنفة للاحتياجات الحساسة للنزاع بما في ذلك مخاطر الاحتلال العسكري والهدم والتهجي؛ احترام أصوات الأطفال والمعلمين والفئات المهمشة.
- استراتيجيات الاستجابة: وضع خطط استجابة مدرسية تتضمن التعليم عن بعد، الدعم النفسي، وإعادة فتح المدارس؛ صياغة استراتيجيات مرنة قابلة للتكيّف مع المتغيرات الطارئة
- الرصد: تطوير أدوات تقييم سريعة محلية يقودها المعلمون والطلبة أنفسهم لرصد الاحتياجات بدل الاعتماد فقط على فرق دولية قد يمنعها الاحتلال من الوصول.
- التقويم: تقييم أثر التدخلات العاجلة والبعيدة المدى على جودة التعليم، وتنفيذ تقييمات سريعة للاحتياجات التعليمية بعد كل طارئ باستخدام فرق ميدانية مدربة؛ استخدام نتائج التقويم لتحسين خطط الطوارئ القادمة.

2. الإتاحة وبيئة التعلم

- الوصول العادل والمتساوي: ضمان وصول جميع الفئات، بما في ذلك الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، إلى فرص تعليمية متساوية؛ اعتماد صفوف متنقلة (Mobile Classrooms) وخيم تعليمية بديلة في المناطق المهددة بالهدم؛ توفير نظم تعليم بديل عن بعد مهيأة في حالة الانقطاع عن التعليم الحضوري (مواد مطبوعة، إذاعات محلية، محتوى عبر الهواتف)؛ تضمين استراتيجيات الوصول الآمن (مثل التواجد الوقائي، والمواقع البديلة). إعطاء الأولوية للنقل، وبرامج «النقد مقابل التعليم»، وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة؛ ضمان الوصول المادي والرقمي إلى التعليم لجميع الأطفال، مع استراتيجيات محددة للمناطق المتضررة من حصار غزة، والمنطقة ج، والقدس الشرقية، ومخيمات اللاجئين، والأطفال ذوي الإعاقة. تشمل وحدات التعلم المتنقلة ودعم النقل المدرسي.
- الحماية والرفاه: دمج الدعم النفسي الاجتماعي في المنهج الرسمي، بدل أن تكون برامج منفصلة مؤقتة؛ إنشاء «مساحات آمنة للتعلم» داخل الملاجئ ومراكز المجتمع المحلي؛ دمج استراتيجيات الحماية للمدارس المعرضة لخطر الهدم (على سبيل المثال، بروتوكولات المدرسة كمنطقة سلام، مواقع بديلة)؛ مأسسة برامج الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس، وربطها ببروتوكولات وزارة التربية والتعليم بشأن المدارس الآمنة؛ بناء قدرات الموظفين في الممارسات المراعية للصدمات النفسية؛ تطبيق «بروتوكول المدرسة الآمنة» في المناطق المتأثرة بالنزاع وتدريب المعلمين على الممارسات الواعية بالصدمات.
- المرافق والخدمات: توفير بنية تحتية مناسبة مثل مرافق آمنة، تهوية وإضاءة جيدة، وأثاث ملائم يعزز من تجربة التعلم وجودته؛ التعاون مع المنظمات الإنسانية لإدخال خدمات مياه وصرف صحي متنقلة للمدارس في غزة والمناطق النائية؛ إجراء تحسينات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة؛ دمج الاستعداد للطوارئ في الخطط المدرسية؛ تحديث البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس والسلامة مع مراعاة احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة؛ وضع مساحات التعلم المؤقتة ومستلزمات الطوارئ مسبقا في المناطق عالية الخطورة.؛ توفير مرافق يمكن الوصول إليها لذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المواقع.
- المناهج الدراسية: مراجعة وتكييف المناهج لتكون ملائمة للسياق المحلي ومرنة لتلبية احتياجات المتعلمين، مع التركيز على تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي؛ إعداد نسخ مبسطة ومرنة من المنهاج الفلسطيني للاستخدام في الطوارئ، مع أنشطة للتعلم الذاتي؛ تعزيز تقديم مناهج مرنة، وموحدة، ومراعية للصدمات؛ تضمين الدعم النفسي والاجتماعي، ومهارات الحياة، وتعليم السلام، وأساليب التعلم الرقمية/ البسيطة في المناهج؛ تضمين أصول التدريس الحساسة للصراع والممارسات الواعية بالصدمات النفسية.
- عمليات التعليم والتعلم: اعتماد نظم إدارة التعلم ودعم التكنولوجيا التي تيسر الوصول إلى المحتوى وتحسن تجربة التعليم؛ تدريب المعلمين على التعليم المدمج للتعامل مع الانقطاعات المفاجئة، وإدماج أنشطة مهارات حياتية وصمود مرتبطة بالواقع الفلسطيني (التأقلم مع الخوف، الصمود المجتمعي)؛ تشجيع التعلم النشط ومنهجيات التصميم الشامل للتعلم، وتعزيز أساليب التدريس التشاركية والداعمة نفسيًا واجتماعيًا في حالات الطوارئ؛ تطبيق مبادئ التصميم الشامل للتعلم لتلبية احتياجات المتعلمين المختلفة.
- تقييم نتائج التعلم الشاملة: اعتماد أدوات تقييم فعالة وواضحة لقياس تقدم الطلبة وجودة التعليم، مما يساعد على تحسين العملية التعليمية وتلبية احتياجات الطلبة؛ تطوير آليات تقييم بديلة غير مرتبطة فقط بالامتحانات الوطنية (مثل التقييم التكويني، ملفات الإنجاز).
- التدريب والتطوير المهني والدعم: تأهيل المعلمين وتوفير تدريب مستمر لهم، حيث يعتبر المعلم هو العنصر الأساسي في نجاح العملية التعليمية؛ تطوير برامج تدريب معلمي التعليم في حالات الطوارئ، مع التركيز على الدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الطفل، ومنهجيات التدريس الشاملة، والتعلم عن بُعد.

3. المعلمون والكوادر التربوية الأخرى

- الاختيار والتوظيف: مراعاة العدالة والشفافية في عملية اختيار المعلمين وتوظيفهم؛ توظيف معلمين بدوام جزئي أو تسهيل مشاركة المتطوعين المدربين في التعليم عند الحاجة؛ وضع قوائم معلمين للطوارئ، وتحفيز الخدمة التطوعية في التعليم في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.
- شروط العمل: توفير حوافز مالية أو عينية (مثل سلال غذائية أو دعم نفسي) لتعويض ضعف الرواتب؛ النظر في

الدور المزدوج للمعلمين تحت الاحتلال - كمعلمين وحماة - ومعالجة الافتقار إلى الدعم النفسي والاجتماعي وفرص التطوير المهني؛ توفير تعويض عادل ودعم واجتماعي وبيئات عمل آمنة للمعلمين، لا سيما في غزة والمنطقة ج؛ تطبيق أطر عمل آمنة تضمن سلامة المعلمين.

- الدعم والإشراف: إنشاء نُظم إشراف عن بُعد (عبر واتساب أو منصات محلية) لدعم المعلمين في المناطق المعزولة؛ تعزيز أنظمة التوجيه ودعم الأقران؛ تدريب المشرفين في سياقات الطوارئ وتطوير نماذج إشرافية رقمية وشخصية للوصول إلى المعلمين في المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

4. السياسة التربوية

- وضع القوانين والسياسات: الضغط عبر المناصرة الدولية لوقف هدم المدارس واستهدافها، وربط ذلك بـ إعلان المدارس الآمنة؛ عكس القيود في ظل الاحتلال التي تؤثر على تنفيذ سياسات وزارة التربية والتعليم، ودور الجهات الفاعلة الإنسانية في تقديم التعليم؛ تحديد العوائق القانونية/ السياسية، ووضع سياسات تعليمية طارئة للمناطق المحتلة؛ الدعوة لحماية التعليم بموجب القانون الدولي الإنساني/ القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ الدعوة إلى الأطر القانونية الوقائية التي تعترف بالتعليم تحت الاحتلال كحق من حقوق الإنسان؛ تطوير سياسات تعليمية مرنة تدعم الاستجابة الفعالة لاحتياجات التعليم في أوقات الأزمات.
- التخطيط والتنفيذ: اعتماد خطط مرنة متعددة السيناريوهات (إغلاق كامل، تهجير، حصار) لضمان استمرارية التعليم؛ إشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ لتعويض ضعف الإمكانيات الحكومية؛ دمج التعليم في حالات الطوارئ في خطط التعليم الوطنية؛ تعزيز خطط التعليم في حالات الطوارئ متعددة السنوات، على أساس المناطق، والمُعدّة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم، ومجموعة التعليم والشركاء فيها؛ دمج التعليم في حالات الطوارئ في دورات التخطيط لوزارة التربية والتعليم والأونروا.

الملاحق

ملحق (1)

أداة الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير للتطبيق في السياق الفلسطيني والتحديات المتوقعة وكيفية التعامل معها

يسعى الباحثان إلى تقديم مقترحات لإجراءات تسهم في مواءمة المعايير الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ (2024 الإصدار 2.7) للتطبيق على السياق الفلسطيني بأبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية من أجل ضمان تطبيق هذه المعايير بشكل مناسب لخدمة الأطفال والشباب الفلسطينيين المتضررين من الأزمات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحيث تتوافق عملية المواءمة مع المبادئ الموضحة في حزمة سياقات المعايير الأدنى للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ ، مما يضمن الالتزام العالمي والملاءمة المحلية.

فيما يأتي النطاقات الخمس والمعايير التسعة عشر المنضوية تحتها (انظر الملحق) كما وردت وثيقة المعايير الأدنى للتعليم في الطوارئ نسخة 2024 الصادرة عن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ .https://inee org/minimum-standards

لكي يتم العمل على تطبيق هذه المعايير لمواءمة السياق الفلسطيني بما يحيط به من صعوبات وتحديات، يرجى أن تقترح إجراء أو أثنين لكل معيار، ثم تحديد التحديات التي يمكن أن تواجه الاجراء المقترح. واكتب ذلك في العمود المناسب لكل منها في الجدول الاتي:

جدول (4):

المعايير	مضمون المعيار	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير للتطبيق في السياق ا لفلسطيني	التحديات التي تواجه تطبيق الاجراءات
النطاق الأول: المعايير التأسيسية لاستجابة ذات جودة			
المشاركة	إشراك المجتمع بشكل فعّال وشفاف في كافة مراحل الاستجابة.		
الموارد	تحديد الموارد المجتمعية واستخدامها في تنفيذ التعليم الملائم.		
التنسيق	وجود آليات تنسيق داعمة للاستمرارية في التعليم.		
التقييم	إجراء تقييمات تعليمية شاملة وسريعة وشفافة.		
استراتيجيات الاستجابة	وضع استراتيجيات شاملة تحدد السياق		
الرصد	المتابعة المنتظمة للأنشطة التعليمية، والاحتياجات المتغيرة.		
التقويم	المتابعة المنتظمة للأنشطة التعليمية، والاحتياجات المتغيرة.		

المعايير	مضمون المعيار	الإجراءات المقترحة لمواءمة المعايير للتطبيق في السياق الفلسطيني	التحديات التي تواجه تطبيق الاجراءات
النطاق الثاني: الإتاحة والبيئة			
الوصول العادل والمتساوي	ضمان توفير تعليم جاد وذي صلة للجميع.		
الحماية والرفاه	ضمان بيئة تعليمية آمنة ومساندة من الناحية النفسية.		
المرافق والخدمات	ربط مرافق التعليم بالخدمات الصحية والتغذية والدعم النفسي والحماية.		
النطاق الثالث: التعليم والتعلم			
المناهج الدراسية	تكون ثقافيًا واجتماعيًا ولغويًا مناسبة للسياق.		
عمليات التعليم والتعلم	تكون متمحورة حول المتعلم، تشاركية وشاملة		
تقييم نتائج التعلم الشاملة	استخدام طرق مناسبة لتقييم النواتج الشاملة للتعلم		
التدريب والتطويرالمهني والدعم	توفير تدريب منتظم وملائم للمعلمين وغيرهم.		
النطاق الرابع: المعلمون والكوادر التربوية الأخرى			
الاختيار والتوظيف	توظيف عدد كاف من العاملين المؤهلين عبر عملية واضحة وعادلة		
شروط العمل	تحديد واضح لظروف العمل وتوفير تعويض مناسب		
الدعم والإشراف	وجود آليات فعالة لدعم وإشراف المعلمين والعاملين في التعليم		
النطاق الخامس: السياسات التربوية			
وضع القوانين والسياسات	أولوية السلطات التعليمية لاستمرار وتعافي التعليم مجانًا وشاملًا.		
التخطيط والتنفيذ	انسيابية البرامج والأنشطة التعليمية مع السياسات، القوانين، والمعايير الوطنية والدولية.		

ملحق (2)

أداة تدقيق لمراعاة القضايا المشتركة

فيما يأتي قائمة تدقيق أو رصد يمكن توظيفها عند زيارة موقع ميدانيا من قبل مدير البرنامج أو المشروع أو المنسق أو فريق الحماية العامل في التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للتحقق من مدى التوافر أو الملاءمة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة، وهي مستمدة من المعايير الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ (INEE MS 2024) ومتكيفة مع السياق الفلسطيني.

معلومات أساسية عن الموقع

اسم الموقع/ المدرسة: _____

المنطقة/ المحافظة: _____

تاريخ الزيارة: ___ / ___ / ____

مراجع ميداني/هاتف: _____

التحقق السريع

تتبع الجوانب الآتية وتحقق منها حسب السؤال، وأجب عن السؤال المتعلق بها ب: (نعم / لا / بحاجة للعمل):

أ. الوصول والسلامة الأساسية

- هل المبنى صالح للاستخدام (لا مخاطر انهيار/أضرار خطيرة)؟
- هل توجد طرق آمنة للوصول (مشاة/ حافلات) مع مراعاة نقاط تفتيش وحواجز؟

ب. الحماية والأمان

- هل توجد آلية إحالة محلية للحماية/حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي: (أرقام اتصال/ اتفاقيات إحالة)؟
- هل لدى المدرسة سياسة واضحة لحماية الأطفال وإجراءات إبلاغ؟

ج. النوع الاجتماعي والإنصاف

- هل توجد مراحيض منفصلة ومأمونة للفتيات والفتيان، مع مراعاة الخصوصية والدورات الشهرية؟
- هل تشجع أنشطة المدرسة مشاركة الفتيات والطلبة من خلفيات مختلفة؟

د. الإعاقة والإدماج

- هل ومداخل/ ممرات/ دورات المدرسة ميسّرة لذوي الإعاقة (منحدرات، مداخل واسعة)؟
- هل المواد التعليمية أو أساليب التدريس تراعي الفروقات الإدراكية والحسية؟

هـ. الدعم النفسي والاجتماعي

- هل تُجرى جلسات دعم نفسي اجتماعي صفّي أو أنشطة SEL ذات علاقة بالتعلم العاطفي الاجتماعي.
- هل يوجد دليل أو تعليمات واضحة للاحالة للخدمات النفسية المتاحة في المنظمات المحلية ذات الاختصاص؟

و. الحد من مخاطر الكوارث والمرونة

- هل يوجد خطة إخلاء ومواد إرشادية (نقاط تجمع، مسؤولو إخلاء)؟
- هل تم فحص مخاطر محلية (قرب خطوط كهرباء/ قذائف/ فيضانات) وتأمين المساحات.

ز. حساسية الصراع وعدم إلحاق الأذى

- هل خريطة الخدمات والأنشطة تراعي تجنب التحيز أو التمييز أو ممارسة العنف؟
- هل محتوى التعلم والأنشطة لا يروج لخطاب يحرض أو يميز؟

ح. المشاركة والمساءلة المجتمعية

- هل توجد آليات لتلقي شكاوى/ ملاحظات من أولياء الأمور والطلبة (صندوق / هاتف / اجتماعات دورية)؟
- هل تُشارك المجتمعات (أولياء، لجان محلية) في اتخاذ القرار حول إعادة فتح المدارس أو جدولة الدوام عند اضطراب العملية التعليمية في حالات الطوارئ.

ط. التوثيق والبيانات

- هل تُسجّل بيانات الطلبة مُفصّلة (جنس، عمر، إعاقة، حالة نزوح) ومحدثة؟
- هل تُستخدم البيانات لصياغة تدخلات تفاوتية مثلاً: مساعدات نقدية أو أنشطة لجلسات تعليم استدراكي catch-up؟

تعليمات سريعة عند العثور على مخاطر حرجة

- إذا كان الخطر يهدد الحياة (انهيار مبنى/ قصف قريب): أوقف التجمعات وأبلغ السلطات/ المسؤول الكلّي الفوري.
- إذا وردت حالة حماية/ تحرش/ اعتداء: اتبع خريطة الإحالات ودوّن الحدث بسرية واحمِ بيانات الطفل.

References

- Education Cluster South Sudan (2012). South Sudan Minimum Standards for Education in Emergencies. Contextualized from the INEE Minimum Standards for Education: Preparedness, Response, Recovery.
- INEE Minimum Standards, 2024 Edition. https://inee.org/minimum-standards
- INEE Minimum Standards Contextualization Package. https://tinyurl.com/3v3ub6ut
- https://tinyurl.com/5n6u2fe6
- OPT Education Cluster (2025A). EDUCATION-RELATED INCIDENTS IN WB Academic Year 2024-2025 (Sept. 2024– June 2025). https://tinyurl.com/2va4ptf7.
- OPT Education Cluster (2025B). Verification of damages to schools based on proximity to damaged sites - Gaza, Occupied Palestinian Territory, Update # 10, July 2025. https://tinyurl.com/4zfe937d